

تضمن عرضًا موسيقيًا وفقرات من الفنون الشعبية العُمانية التقليدية

بتكليف سام.. السيد بلعرب يتراءس وفد سلطنة عُمان في الاحتفاء باليوم الوطني في «إكسبو أوساكا» باليابان

أوساكا- العُمانية

احتفلت سلطنة عُمان بتدشين
بريدي تذكاري خاص بمشاهدة
عُمان في معرض أكسبو ٢٠٢٥
اليابان، برعاية معالي قيس بن
اليوسف وزير التجارة والصناعة
الاستثمار نائب رئيس اللجنة المشرفة
لمشاركة سلطنة عُمان في معرض
٢٠٢٥ أوساكا اليابان. ويأتي
كخطوة تؤكد على الدور الريادي
العُماني في حفظ الذاكرة الوطنية



شرطة عُمان السلطانية

إعلان

تعلن شرطة عمان السلطانية - إدارة العلاقات والأعلام الأمني - عن إقامة مزاد إلكتروني عام على منصة مزادات شرطة عمان السلطانية لبيع مجموعة من الزوارق المستعملة عبر الموقع الإلكتروني (www.rop.mzadcom.om) ابتداء من يوم الأحد 28 سبتمبر 2025م لمدة يوم واحد.

ويمكن معاينة الزوارق المعروضة للبيع خلال الفترة من 23 - 25 سبتمبر 2025م من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثانية عشرة ظهراً في قيادة شرطة خفر السواحل بمنطقة سداب في محافظة مسقط.

وفق الشروط التالية:

- التسجيل في الموقع الإلكتروني: www.rop.mzadcom.om
- الالتزام بدفع مبلغ تأمين قدره (500) خمسمائة ريال عماني عبر الموقع الإلكتروني غير قابل للاسترداد في حال عدم سداد قيمة الزورق المشتري أو عدم القيام بإجراءات تسجيله ونقله خلال المدة المحددة.
- تسديد رسوم الدلالة وقدرها (2%) من قيمة الزورق مضافاً إليها (5%) ضريبة القيمة المضافة.
- سداد قيمة المركبة بواسطة التحويل الإلكتروني خلال (48) ساعة عمل.
- تسجيل ونقل الزورق خلال (3) أيام بعد دفع قيمته تجنباً لغرامة تأخير قدرها (5) خمسة ريالاً عن كل يوم بعد انتهاء الفترة المحددة دون أن تتحمل شرطة عمان السلطانية أي مسؤولية في حالة فقدانها أو تلفه.
- لا تتحمل شرطة عمان السلطانية والموقع الإلكتروني للمزادات أي مسؤولية في حال عدم تطابق صورة أو وصف أي زورق معروض مع الواقع ولا تضمن ملاجئته أو سلامته الفنية، وعلى المشتريين التأكد بأنفسهم عبر المعاينة البصرية خلال الأيام المخصصة للمعاينة.
- لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني (www.rop.mzadcom.om) أو الاتصال على الرقم (98886154).

أكدوا أن «استراتيجية 2040» تُعزّز جهود التحول إلى الاقتصاد المعرفي المُبتكّر

مختصون لـ«الرؤية»: التوجيهات السامية تُشجّع الصناعات الوطنية وترتقي بجهود جذب الاستثمارات ومضاعفة المحتوى المحلي

«البلوشي: تكامل المنظومة الصناعية يُعد ركيزة أساسية لتطوير القطاع وخلق فرص العمل

«التصنيع الذكي يفتح آفاقا واسعة لتوظيف الشباب وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية

«الهنائي: التوجيهات السامية نقطة انطلاق نحو المزيد من المبادرات لتمكين الصناعة الوطنية

«التأكيد على أهمية خلق بيئة عمل محفزة ومستقرة تضمن حقوق العاملين وتعزز الإنتاجية



أكد مختصون أنّ التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- بضرورة تصافر جهود الجميع لتحقيق مستهدفات خطة التنمية القادمة والعمل على الوصول إلى معدلات نمو أعلى، ركزت على أهمية العمل على تعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وتطوير القطاع الصناعي العُماني ليكون قاطرة للنمو وتوفير فرص العمل للشباب.

الرؤية- ريم الحامدية

وأضافوا- في تصريحات لـ«الرؤية»- أنّ هذه التوجيهات والتي تُترجمها رؤية «عُمان ٢٠٤٠» و«الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠»، تمثل نقطة انطلاق لمبادرات نوعية تهدف إلى تمكين المصانع الوطنية، ودعم المحتوى المحلي، وتحفيز الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، بما يُعزز القدرة التنافسية للمنتج العُماني على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي اجتماع مجلس الوزراء الأخير برئاسة حضرة صاحب الجلالة- أعزه الله- أكد جلالتـه على ضرورة استمرار الجهات المعنية في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ودعم الاستقرار الاقتصادي وكفاءة الإنفاق ضمن إطار متوازن ومستدام، ومتابعة آليات تنفيذ السياسة الوطنية للمحتوى المحلي، وذلك بهدف تشجيع الصناعات العُمانية وإقامة المشاريع المحلية والعمل على تعزيز الصناعات الإنتاجية المرتبطة بالصادرات ووضع برامج وسياسات اقتصادية لتحفيز النمو الاقتصادي الوطني.

وأشار المختصون إلى أنّ السياسات المعلنة تشمل حزمة متكاملة من الحوافز الحكومية، وبرامج التشغيل والتدريب المهني، ودعم الأجور، وتطوير البنية التحتية الصناعية واللوجستية، بما يوفر بيئة جاذبة للاستثمار ويحقق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من خلال تشغيل الكفاءات الوطنية وتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

وقال الشيخ الدكتور هلال بن عبدالله الهنائي رئيس مجلس إدارة جمعية الصناعيين العُمانية، إنّ الحكومة العُمانية أدركت مُبكراً أهمية القطاع الصناعي كركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لذلك قدمت حزمة من الحوافز الملموسة، تجمع بين الدعم المالي، وتوفير البنية التحتية، وتشجيع التوظيف الوطني، موضّحاً أنّ من أبرز هذه الحوافز الدور المحوري لبنك التنمية العُماني الذي يوفر قروضاً ميسرة تصل إلى أكثر من ٥ ملايين ريال عُماني، لدعم المشاريع الصناعية الجديدة وتوسعة القائم منها، بما يُتيح الاستثمار في التكنولوجيا وتحديث خطوط الإنتاج، ويرفع من جودة المنتج العُماني وقدرته على المنافسة.

وأشار إلى أنّ الحكومة خصصت ١٠٠ مليون ريال عُماني لدعم توظيف الكوادر الوطنية، عبر مساهمة حكومية تصل إلى ٥٠٠ ريال شهرياً للخريج الجامعي الذي يتم توظيفه لمدة عامين، مُعتبراً أنّ هذه الخطوة تمثل حافزاً قوياً للشركات لاستقطاب الشباب العُماني، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

وأضاف رئيس مجلس إدارة جمعية الصناعيين العُمانية أنّ المنظومة تكتمل بوجود الم المدن الصناعية المتكاملة مثل مدينة الرسيل الصناعية وصحار الصناعية، فضلاً عن البنية التحتية اللوجستية المتطورة التي توفرها الموانئ البحرية والمطارات الجوية الحديثة، ما يجعل السلطنة مؤهلة لتكون مركزاً لوجستياً عالمياً وفق تطاعات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، مبيّناً أنّ هذه الحوافز تمثل فرصة تاريخية أمام القطاع الصناعي، تتطلب

وأضاف مؤسس البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات أنّ التوجيهات السامية وُجّهت كذلك نحو تطوير برامج التشغيل والتدريب والتأهيل المهني المتخصص، مع تخصيص ١٠٠ مليون ريال عُماني لبرامج دعم الأجور، لافتاً إلى أنّ هذه الخطوة تمثل نقلة نوعية في المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق. كما شدد على أهمية خلق بيئة عمل محفزة ومستقرة، تضمن حقوق العاملين وتعزز الإنتاجية، مع تأكيد الدور المحوري للقطاع الخاص كشريك رئيسي في التشغيل وتوليد فرص العمل المستدامة.

وقال البلوشي: إنّ المؤسسات الصناعية مطالبة بجعل التشغيل الوطني محوراً رئيسياً في استراتيجياتها عبر بناء شراكات مع مؤسسات التعليم والتدريب، واعتماد نسب واضحة للتعيين في الوظائف الفنية والإشرافية، مؤكداً أنّ تكامل المنظومة الصناعية من خلال شراكات بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل ركيزة أساسية لبناء قطاع صناعي متكامل، يسهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.

وذكر البلوش أنّ التحول نحو التصنيع الذكي وتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة كالذكاء الاصطناعي والأتمتة يفتح آفاقاً واسعة لوظائف نوعية تتناسب مع طموحات الشباب، كما يسهم في تعزيز تنافسية المنتجات العُمانية في الأسواق العالمية، مضيفاً أنّ تطوير المنتجات الخارجية يعدّ عنصراً حاسماً لتقليل الاعتماد على الواردات ورفع مساهمة الصناعات الوطنية في الناتج المحلي.

وأكد البلوشي أنّ الاستفادة القصوى من الحوافز الحكومية، سواء عبر الإعفاءات الجمركية أو التسهيلات اللوجستية والبنية التحتية المتطورة، تعدّ فرصة كبيرة أمام المصانع الوطنية لتوسيع الإنتاج وتعزيز التوظيف الوطني، لافتاً إلى أنّ تعزيز المسؤولية الاجتماعية الصناعية عبر دعم التدريب واستقطاب الشباب يمثل بدوره رافعة مهمة لاستدامة التنمية المحلية وتقليل معدلات الباحثين عن عمل.

وحول انعكاسات هذه التوجيهات على بناء صناعات عُمانية رائدة قادرة على التصدير، أوضح البلوشي أنها تمثل مرتكزاً استراتيجياً أساسياً لبناء قاعدة صناعية وطنية متقدمة وقادرة على المنافسة، موضّحاً أنّ هذه الرؤية تستند إلى المزايا النسبية التي تتمتع بها السلطنة من موقع استراتيجي وبنية تحتية حديثة وكفاءة الاعتماد على الواردات.

وطنية مؤهلة. كما أكد أنّ التركيز على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتسريع التحول الرقمي، وتحسين بيئة الأعمال والتمويل، كلها عناصر محورية في دعم قدرة المصانع الوطنية على الوصول إلى الأسواق العالمية.

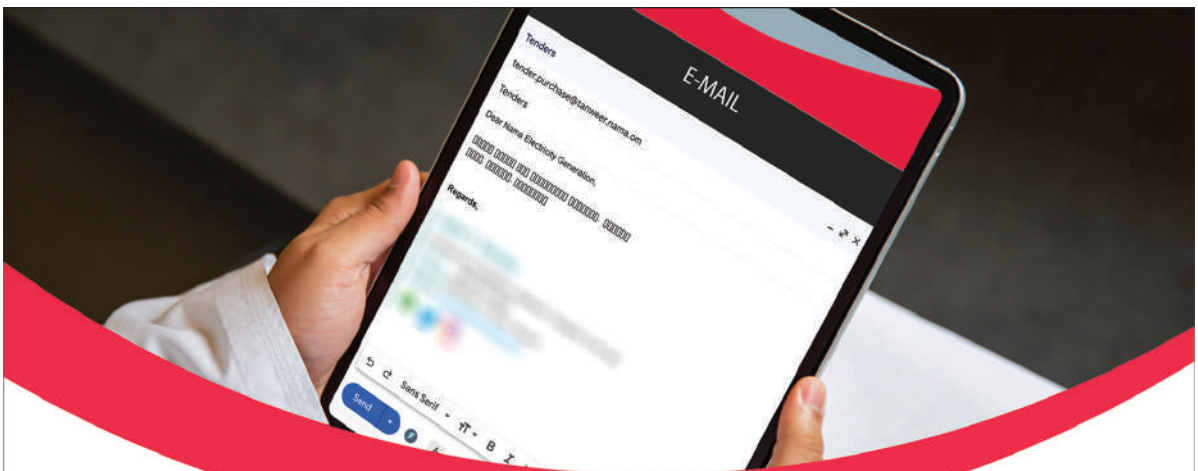
وقال البلوشي إنّ التركيز على التكامل الصناعي ورفع نسبة المحتوى المحلي يشكلان ضمانة حقيقية لبناء منظومة إنتاج مُتكاملة ومُستدامة، تدعم أهداف التنويع الاقتصادي وتُحقق أقصى استفادة من الموارد الوطنية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».



د. يوسف بن حمد البلوشي



د. هلال بن عبدالله الهنائي



مناقصة

تدعو شركة نماء لإنتاج الكهرباء (ش.م.ع) الشركات المتخصصة لتقديم عروضها للمنافسات التالية:

رقم المناقصة	اسم المناقصة	رسوم/أمن المستندات (ر.ع.)	درجة المقاول	آخر موعد للحصول على مستندات المناقصة	آخر موعد لتقديم العطاءات
NEGC/09/2025	توفير خدمات التشغيل والصيانة لمحطة كهرباء مصريرة بمنطقة جنوب بشرية.	١٥٧٥ - / (شاملة قيمة الضريبة المضافة)	الشركات المتخصصة	٢٠٢٥ - ٩ - ٢٣	٢٠٢٥ - ١٠ - ١٢

• **استلام المناقصات:** يمكن للشركات والمؤسسات المتخصصة والمسلحة لدى شركة نماء لإنتاج الكهرباء (شركة كهرباء المناطق الريفية ش.م.ع) ومجلس المنافصات وتسجيلها مسبقاً للحصول على مستندات المناقصة من قسم المشتريات والقيمة المحلية المضافة بمقر شركة نماء لإنتاج الكهرباء الرئيسي في ولاية السيب- مرتفعات المطار أو عن طريق البريد الإلكتروني: tender.purchase@negc.nama.om إنطلق من تاريخ نشر هذا الإعلان وذلك خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشر ظهراً يوم مبلغ شراء مستندات المناقصة (غير قابل للاسترداد) في الحساب البنكي للشركة (بنك مسقط - 0423010783090017)

• **الضمان البنكي:**

١. يرفق مع كل عطاء تأمين مؤقت في صورة ضمان مصرفي من أحد البنوك العاملة في سلطنة عُمان بما نسبته (١٧) من إجمالي قيمة العطاء وساري المفعول لمدة (٩) يوماً من تاريخ آخر موعد لتقديم العطاءات، معنواً باسم شركة نماء لإنتاج الكهرباء (شركة كهرباء المناطق الريفية ش.م.ع) أو من يتم النظر في العطاءات التي لا تشمل التأمين المؤقت المطلوب لاستثناء الشركات حاملي بطاقات الزيادة.

٢. يتعين على مقدم العطاء الفشل بتقديم ضمان اداء قيمته ٦٥ % من إجمالي قيمة العرض من إحدى البنوك المعتمدة في سلطنة عُمان، ول يكون موجهاً إلى شركة نماء لإنتاج الكهرباء (شركة كهرباء المناطق الريفية ش.م.ع) وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ استلام خطاب الترسية.

• **تقديم العروض:** تقدم العروض في عدد ٣ مظاري مضمونة بالشتموذج الموحد للعرض المالي والفني والتأهيل المسبق) مغلوة باسم رئيس لجنة المناقصات لصغرى بشركة نماء لإنتاج الكهرباء (شركة كهرباء المناطق الريفية ش.م.ع) وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ استلام خطاب الترسية.

• **تسليم العروض:** يجب وضع العطاءات بصندوق منافصات بمبنى شركة نماء لإنتاج الكهرباء (شركة كهرباء المناطق الريفية ش.م.ع) بولاية السيب-مرتفعات المطار قبل الساعة الثانية عشر ظهراً من تاريخ آخر موعد لتقديم العطاءات.

• شركة نماء لإنتاج الكهرباء غير ملزمة بقبول أو لى عطاء آخر.

• **زيارة الموقع:** بالنسبة لمقدمي العطاءات لتحدد بعد إقفاء فترة الشراء.



نماء لإنتاج الكهرباء
برننس زاور، مسقط هيلز، مرتفعات المطار
ص.ب. ١٦٦ الرمز البريدي ١١٣ سلطنة عُمان
هاتف: ٩١٧٦٦٥٧٦ +٩٦٨



غسان بيت سليم لـ«الرؤية»: تطبيق 3 مسارات جديدة لمعالجة تحديات التشغيل وضمان الشفافية في التوظيف

«برنامج دعم الأجور يحفز القطاع الخاص على التوظيف

«المنصة الوطنية للتوظيف هي العمود الرقمي لملف التشغيل

«سندخل مرحلة جديدة من العمل التكاملي لتطوير سوق العمل

الرؤية - ريم الحامدية

أكد المهندس غسان بيت بيت بن سليم، رئيس مسار المبادرات الاقتصادية بالبرنامج الوطني للتشغيل، أن التوجيهات السامية بمضاعفة المبلغ الذي تم تخصيصه سابقاً لدعم برامج ومسابقات تشغيل الباحثين عن عمل في القطاع الخاص، وخصوصاً مبادرة دعم الأجور ليكون ١٠٠ مليون ريال عُمان، ستساهم في توسيع الأثر الاقتصادي وضمان استدامة التوظيف، موضحاً أن هذا التمويل يوجّه إلى مسارات تشغيلية أثبتت نجاحها مثل التدريب المقرون بالتشغيل، ودعم الأجور، والتدريب على رأس العمل، والعمل الجزئي أو المؤقت.

م. غسان فضل بيت بن سليم

المبادرات الاقتصادية بالبرنامج الوطني للتشغيل إلى أن البرنامج مصمم ليكون حافزاً مباشراً للقطاع الخاص على التوظيف، حيث يخفّض التكلفة التشغيلية للشركات في المراحل الأولى لتوظيف المواطنين، مما يشجعها على فتح وظائف جديدة بسرعة أكبر، مضيفاً أن البرنامج من جهة أخرى يوفر للشباب العُماني فترة انتقالية يتلقى فيها دعماً مالياً يضمن له دخلاً مستقراً أثناء اكتساب الخبرة والتدريب، فيتكوّن لديه مسار وظيفي حقيقي وليس مجرد وظيفة مؤقتة.

وأكد المهندس غسان أن هذا التوازن بين الحافز المالي للشركات والاستقرار للمواطن



يخلق حلقة إيجابية، فكلما استوعبت الشركات مزيداً من الكفاءات الوطنية، زادت فرص الاستدامة والإنتاجية، وهو ما يعود بالنفع على الاقتصاد بأكمله. وفيما يتعلق بتطوير منصة «توطين»، قال إن المنصة الوطنية للتوظيف تعد العمود الرقمي لملف التشغيل، حيث تجمع بيانات العرض والطلب في مكان واحد، وإن المرحلة القادمة ستشهد العمل على ٣ مسارات متكاملة: أولاً، توسيع قاعدة الشركات المسجّلة من خلال ربط إلزامي بين تسجيل

العقود الجديدة في المناقصات الحكومية وبين التسجيل في المنصة، وثانياً: استكمال الربط مع قواعد بيانات الوزارات والهيئات وصناديق الحماية الاجتماعية، بما يتيح تحديداً لحظياً لبيانات الباحثين والوظائف، وثالثاً تطوير خوارزميات مطابقة ذكية تتيح ترشيح الباحثين بناءً على المهارات الفعلية وليس المؤهل الأكاديمي فقط، مؤداً أن هذه الإجراءات ستضمن شفافية أكبر، وتقلّص زمن المطابقة بين الباحث والوظيفة، وتوفر لصانعي القرار بيانات لحظية لتوجيه الموارد

على رأس العمل، ومसार دعم الأجور الذي يسرّع التوظيف، ومنصة «توطين» التي تمنح بيانات دقيقة عن الفجوات مهارية. وأضاف: «نسّق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة التربية والتعليم لإدخال بيانات الخريجين في «توطين» منذ السنة الأخيرة للدراسة، ونفّعل شركات مع القطاع الخاص لتصميم برامج تدريبية مبنية على احتياجاته الفعلية، كما نعمل عبر لجان حوكمة التشغيل القطاعية على توجيه الموارد إلى القطاعات ذات الأولوية في رؤية عُمان ٢٠٤٠ مثل الولوجيات، الطاقة المتجددة، وتقنيات المعلومات، وهذا الترابط بين التمويل، البيانات، والبرامج التدريبية يضمن أن تكون الوظائف التي تُخلق حقيقية ومستدامة ومطابقة لاحتياجات السوق.

واختتم رئيس مسار المبادرات الاقتصادية بالبرنامج الوطني للتشغيل بالتأكيد على أن هذه القرارات التاريخية تمثل مرحلة جديدة من العمل التكاملي بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مضيفاً أن البرنامج الوطني للتشغيل لا يقتصر دوره على إدارة المبادرات، بل يقود عملية القياس والتحسين المستمر لضمان أن كل ريال يُستثمر في التدريب أو دعم الأجور يترجم إلى فرصة عمل مستدامة وجودة أعلى في سوق العمل العُماني.

مختصون لـ«الرؤية»: مُنجزات التحول الرقمي تفتح آفاقاً جديدة للاقتصاد الوطني وتعزيز التنافسية بالمؤشرات العالمية

«الخالدي: التوجيهات السامية تُمثل مرحلة انتقالية من التحول الرقمي إلى الاقتصاد الرقمي

«الشعيلي: تضافر الجهود الوطنية يُعزز مكانة السلطنة كمركز إقليمي للابتكار التقني

«المعمري: المرحلة المقبلة تتطلب تعزيز مهارات الكفاءات البشرية وتطوير التشريعات

الرؤية - سارة العبرية

أكد عددٌ من المختصين في مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي أنَّ سلطنة عُمان تمضي بخطى متسارعة نحو تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية في مجال التقنيات المتقدمة، مستندة إلى رؤية طموحة تركز على مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». ويتبنوا -في تصريحات لـ«الرؤية»- أنَّ ما تحقق خلال الأعوام الأخيرة يعكس التزام الدولة بتبني أحدث الحلول الرقمية والذكاء الاصطناعي، سواء عبر رقمنة الخدمات الحكومية أو إطلاق المبادرات الوطنية والمشاريع الاستراتيجية التي تعزز كفاءة العمل الحكومي وتدعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأكد مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير برئاسة حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورحاه- أهمية تعاون كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة لتحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي وبرامجه التنفيذية، والعمل على رفع الجاهزية الاستثمارية والتقنية والبشرية والتشريعية وتذليل العقبات التي تواجه البرنامج ومشاريع الذكاء الاصطناعي خلال الفترة المقبلة، وذلك في إطار استعراض ما حققه برنامج التحول الرقمي الحكومي (٢٠٢١- ٢٠٢٥) والذي شهد تدشين البوابة الوطنية الموحدة للخدمات، وإصدار لائحة تنظيم التحول الرقمي الحكومي.

وقال صالح بن عبيد الخالدي مستشار وقيادي في قطاع التقنية والاتصالات، «هذه التوجيهات تُمثل خريطة طريق واضحة للتحول الرقمي في سلطنة عُمان، وهي ليست مجرد شعارات؛ بل مبنية على إنجازات ملموسة منها رقمنة ٧٤٪ من الخدمات الحكومية خلال فترة قصيرة، وتدشين البوابة الوطنية الموحدة للخدمات التي تختصر الوقت والجهد للمواطن والمقيم، ثم تعزيز حضور السلطنة كمركز إقليمي لمراكز البيانات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي، وكذلك التقدم إلى المرتبة ٤٥



د. سالم بن حميد الشعيلي



د. صالح بن عبيد الخالدي



يعرب بن علي المعمري

الخدمات فقط إلى تحويلها إلى قيمة اقتصادية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي، وتفتح آفاقاً جديدة للوظائف والاستثمار». بدوره، قال الدكتور سالم بن حميد الشعيلي مدير مشاريع الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة بالمركز الوطني للفضاء والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة: «لقد اعتمد مجلس الوزراء المؤقر برئاسة حضرة صاحب الجلالة -أعزه الله- البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة، بهدف تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ وتعزيز مكانة السلطنة كمركز إقليمي للابتكار التقني، وهي خطوة تعكس التزام سلطنة عُمان برؤية مستقبلية طموحة».

وبين الشعيلي أن السلطنة حققت إنجازاً ملحوظاً بتقديمها لتصبح من بين أفضل ٤٥ دولة عالمياً في مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي، وفقاً لتصنيف «أوكسفورد إنسايت»، مشيراً إلى أن وزارة الاقتصاد أطلقت مبادرات لدعم مشاريع الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الحكومية والمحافظات؛ حيث خصصت ١٠ ملايين ريال في عام ٢٠٢٣ و١٥٥ مليون ريال عُمان في ٢٠٢٤.

وذكر الدكتور سالم الشعيلي: «كان معرض كومكس ٢٠٢٥ منصة لاستعراض العديد من الخدمات الحكومية المعززة بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب حلول القطاع الخاص ومبادراته في هذا المجال، وتم تدشين عدد من المشاريع البارزة، من بينها النموذج اللغوي العُماني معين المخصص في مرحلته الأولى لموظفي القطاع الحكومي والمعتمد على بيانات عُمانية رسمية، كما تم تدشين مركز استوديو الذكاء الاصطناعي لتقديم الاستشارات وجمع مقدمي ومتلقي الخدمات، والمنصة الوطنية للبيانات الحكومية المفتوحة، ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ بل أعلن عن تخصيص منطقة للذكاء الاصطناعي تحتضن الشركات الناشئة في المرحلة الانتقالية من التحول الرقمي إلى الاقتصاد الرقمي؛ أي الانتقال من رقمنة

قطاع الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى ذلك تم الإعلان في معرض كومكس عن مشروع المثلث الرقمي، وهو مبادرة تهدف إلى جعل السلطنة مركزاً عالمياً للبيانات، مما يعزز دور عُمان كوجهة إقليمية ودولية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي».

وأشاد الشعيلي بالجهود المبذولة والمشاريع التي تؤكد التزام السلطنة بتعزيز البيئة الرقمية ودعم الابتكار بما يتماشى مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠» ويضعها على خارطة الدول الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي عالمياً. وفي السياق، أكد يعرب بن علي المعمري خبير متخصص في الذكاء الاصطناعي، أن الذكاء الاصطناعي يمثل أحد أهم ركائز التحول الرقمي في سلطنة عُمان، وتسعى من خلاله السلطنة إلى توظيف هذه التقنيات المتقدمة لدعم كفاءة وتجويد عمل القطاعات الحكومية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، لافتاً إلى أن السلطنة تبني مجموعة من المشاريع الطموحة في هذا المجال، بدءاً من رقمنة الخدمات المعتمدة على الخوارزميات الذكية، وصولاً إلى العمل على جعل عُمان مركزاً إقليمياً لمعالجة البيانات وتطوير حلول الذكاء الاصطناعي، وهذا سينعكس بشكل تأكيدي على مكانة السلطنة في المؤشرات العالمية بعد تحقيقها المرتبة (٤٥) عالمياً و(٥) إقليمياً في مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي، كما أنه سيكون بمثابة إنجاز يعكس الرؤية الواضحة والالتزام الجاد في الاستثمار بالتقنيات الحديثة».

ولفت المعمري إلى أن التحدي الأكبر يكمن في المرحلة المقبلة من خلال تعزيز القدرات الوطنية عبر تطوير الكفاءات البشرية القادرة على تصميم وتطبيق حلول الذكاء الاصطناعي، إلى جانب استكمال بناء بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة تستوعب الابتكارات المتسارعة، مضيفاً: «كما أن تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع سيُسهم في خلق فرص عمل نوعية وتحفيز منظومة البحث والتطوير، وبالتالي تعزيز مكانة عُمان كمحور رئيسي للمعرفة والابتكار في المنطقة».

الدقم إلى أين؟! تساؤلات حول نتائج التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات وتوظيف المواطنين



الرؤية - ناصر العبري

الرئيسي: الدقم يمكن أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي لكنها تواجه الكثير من التحديات

الهناي: حجم الاستثمارات في الدقم لا يزال دون المستوى المأمول.. والعنصر البشري سر نجاح جهود التنمية

البلوشي: من حق المجتمع معرفة ما تحقق من وعود التنمية والرؤية المستقبلية للتطوير

الرئيسي: نحتاج إلى مزيد من الشفافية حول الإحصائيات المتعلقة بالمشروع لتعزيز ثقة المجتمع

الطوقي: الدقم تحتاج إلى تنمية بشرية وكثافة سكانية وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الزبيدي: العائدات الحقيقية من المشروع لا تُلبي التوقعات المجتمعية

البطاشي: الشفافية في النتائج ضرورية لتقييم جدوى المشاريع وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني

الرقيشي: تنفيذ المشروع لم يواكب حجم التطلعات ولا مستوى الاحتياج

العبري: مستقبل المشروع مرتبط بقدره الدولة على تعزيز الاستدامة الاقتصادية

يؤكد عددٌ من الاقتصاديين أنَّ مشروع الدقم الاقتصادي يُعد في صورته الكلية الجامعة، يُعد واحداً من أهم المشاريع الوطنية الهادفة إلى تحويل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى مركز صناعي ولوجستي وساحي متكامل. وأشاروا- في تصريحات لـ«الرؤية»- إلى أنه على الرغم من الإنجازات المتحققة في تطوير البنية الأساسية واللوجستية وجذب الاستثمارات، إلا أن المشروع يواجه تحديات مختلفة، وعلى رأسها مقدار النتائج الملموسة والمنعكسة على الاقتصاد الوطني، ومدى قدرتها على توفير فرص العمل المستدامة للكوادر الوطنية.

ويقول الخبير في قضايا الاقتصاد والتنمية علي بن حمدان الرئيسي إن الدقم يمكن أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في عُمان إلا أن المنطقة تواجه الكثير من التحديات التي تعرقل تحولها إلى محطة عالمية، ومن هذه التحديات: البنية الأساسية التي تحتاج إلى تطوير، وأيضاً ضعف تمويل المشروعات وضعف التسويق والترويج للمنطقة لجذب المستثمرين، مشدداً على ضرورة توظيف التكنولوجيا لتقديم خدمات ذات جودة عالية.

ويتساءل الرئيسي: «هل ما تحقق في الدقم بعد إنفاق مليارات على البنية الأساسية يرضي طموحنا كمواطنين أو كمتابعين للتنمية في عمان، فنحن ننتقد لإحصائيات دقيقة عما يشكله اقتصاد الدقم، وعن نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك فإن تجربتنا في الدقم تحتاج إلى مراجعة شاملة لمعرفة أين وصلنا وماذا نحتاج، وهذه المراجعة يجب أن تشمل ميناء الدقم والمفصاة ومشاريع الصناعات البتروكيميائية وغيرها من المشاريع هناك، للوقوف على التحديات ووضع الخطط للتطوير.

ويضيف أن الدقم تحتاج إلى قوى عاملة ماهرة ومدرية لضمان سير العمل، ولذلك على المسؤولين في المنطقة الاقتصادية هناك تكثيف جهود التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية، مؤكداً ضرورة العمل على ابتكار طرق إدارة حديثة تسهم في جذب المزيد من المستثمرين المحليين والدوليين للمنطقة.

بدوره، يذكر الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الملك بن عبدالله الهناي: «كان لي شرف المشاركة في تنفيذ فكرة مشروع الدقم، وهذا المشروع يمثل طبيعة السياسة العمانية المرتكزة على التخطيط السليم والتنفيذ المنسجم بالعقلانية، إذ أن المشروع بدأ فكرته في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ففي ذلك الوقت كانت هناك رؤية لضرورة إنشاء حوض جاف لإصلاح السفن بعدما أصبحت مياه الخليج العربي غير آمنة منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، وكانت الدقم هي المكان الأنسب لإنشاء الحوض الجاف، وذلك من الناحية الأمنية كونها تقع خارج مضيق هرمز، وكذلك من الناحية الاقتصادية كون الدقم تقع قريباً من خطوط الملاحة البحرية التي تربط شرق وجنوب آسيا بالشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا».

ويوضح: «ولصعوبة قدرة الأحوال الجافة على المنافسة في عالم تكثر فيه اضطرابات التجارة الدولية البحرية، وكذلك صعوبة إقناع أصحاب السفن بالرسو في منطقة كانت نائية وتفتقد إلى كل الخدمات الضرورية للعاملين في قطاع الملاحة، كان لا بد من البحث عن شريك أو مدير للمشروع يستطيع اجتذاب أصحاب السفن وخطوط الملاحة وطواقمها لصيانة سفنهم في حوض الدقم، ولذلك تم الاتفاق مع إحدى الشركات الكورية المتخصصة في بناء وإصلاح السفن لكي تقوم ببناء الحوض الجاف وإدارته والترويج له لمدة ٥ سنوات، وأثناء البدء في تنفيذ مشروع الحوض الجاف، جاءت فكرة تطوير محافظة الوسطى لأسباب استراتيجية، وتكون مشمولة بالتنمية التي تشهدها بقية المحافظات العمانية، وبناء على ذلك قررت الحكومة إنشاء ميناء متعدد الأغراض، بما ذلك إنشاء أرصفة تجارية يمكن أن ترسو عليها أكبر السفن التجارية، وإنشاء منطقة حرة تتبع الميناء، واستغرق العمل في إنجاز مشروع الميناء والمنطقة الحرة التابعة له بضع سنوات، وعند الانتهاء منه تم التعاقد مع ميناء أنتويرب البلجيكي ليكون شريكاً في إدارة المشروع والترويج للمنطقة الحرة فيه».

ويتابع الهناي قائلاً: «في تلك الأثناء تم توسيع المنطقة الحرة لتشمل منطقة أوسع حول الميناء وسميت بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقد عملت هيئة المنطقة على تطوير البنية الأساسية لها، بما ذلك الطرق والمطار وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، كما جرى إنشاء بعض الأحياء السكنية لخدمة المستثمرين، وقد تمكنت هيئة المناطق الاقتصادية الخاصة من جذب بعض المستثمرين إلى الدقم، إلا أن حجم الاستثمارات القائمة هناك لا يزال دون المستوى المأمول».

كما يؤكد الهناي أن العنصر البشري هو أهم عنصر في التنمية، سواء في جانب الإنتاج أو في جانب الاستهلاك، مضيفاً: «لذلك فإنه من المناسب

من المناسب في هذا الصدد إقامة تعاون وثيق مع ميناء جوارر لأسباب تاريخية، ولكونه ميناء يقع ضمن مشروع البحر الاقتصادي الباكستاني الصيني. وفي السياق، يوضح إسماعيل بن شهاب بن حمد البلوشي أن المجتمع من حقه معرفة ما تحقق من وعود التنمية والازدهار المرتبطة لمشروع ميناء الدقم العملاق، انطلاقاً من مبادئ الشفافية لكي يدرك الجميع أين وصل المشروع وما هو المأمول منه في المستقبل، لافتاً إلى أن ميناء الدقم على سبيل المثال ليس مجرد ميناء، بل هو مشروع وطني يحجم طموحات دولة.

ويتساءل البلوشي: «مشروع ميناء الدقم وُصف بأنه بوابة كبرى نحو تنويع مصادر الدخل، وموقع متقدم على خارطة التجارة العالمية، ومركز للخدمات اللوجستية والصناعات الثقيلة، لكن اليوم يتساءل المجتمع بصدق: أين نحن من كل ذلك؟ لقد ثلاثت عند المتابع البسيط التفاصيل الدقيقة: كم هي الأموال التي أنفقت؟ ما هي الأهداف التي تحققت حتى الآن؟ ما هو حجم الاستثمارات الفعلية؟ وماذا بقي من وعود النمو والتشغيل والازدهار المرتبط بهذا المشروع العملاق؟ إننا لا نقول إن ميناء الدقم لم ينجز شيئاً أو لم يقدم مردوداً، بل على العكس، هناك جهود واضحة ومشاريع قائمة، ولكن من حقنا أن نتساءل: ماذا يحدث في ميناء الدقم؟».

ويقول الإعلامي والكاتب الصحفي حمود بن علي الطوقي رئيس تحرير مجلة الواحة، إن مشروع الدقم من أبرز المشاريع الاستراتيجية في سلطنة عُمان، فقد استثمرت الحكومة بشكل كبير في البنية الأساسية من طرق وميناء ومطار ومرافق لوجستية بهدف خلق بيئة استثمارية جاذبة للشركات الأجنبية العملاقة ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، مؤكداً: «ما يميز الدقم موقعها الاستراتيجي على بحر العرب وانفتاحها على خطوط الملاحة الدولية، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية فريدة بين الموانئ الإقليمية».

ويذكر أنه رغم ما تحقق من إنجازات إلا أن التحدي الأبرز يتمثل في جانب التنمية البشرية، إذ لا تزال الدقم بحاجة إلى وجود كثافة سكانية تجعل منها مدينة حقيقية نابضة بالحياة، كما أن الوظائف المتولدة هناك لا تزال محدودة مقارنة بحجم الطموحات والاستثمارات، ولذلك من المهم البناء على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الموقعة بين عمان والصين والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الصينية إلى الدقم، ولعله

الاقتصادية الخاصة بالدقم مطالبة بالاستفادة من البنية التحتية المكتملة وتعزيزها بإقامة مشاريع نوعية جاذبة، خصوصاً في المجال السياحي، ومن المهم أيضاً تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة لإقامة مشاريع متنوعة في الدقم وتقديم كافة التسهيلات لها، بما يعزز التنوع الاقتصادي ويخلق فرصاً أكبر للمجتمع المحلي». ويُنِّي الكاتب عصام بن محمود الرئيسي أن ما ينشر من المشروع يقتصر على الأرقام الإيجابية للاستثمار أو نسب الإنجاز في البنية الأساسية دون أي تفاصيل حول حجم الوظائف المستدامة للعُمانيين ونسبة التوطين في المهن الفنية والقيادية، والأثر الفعلي على الاقتصاد المحلي (غير الاستثمارات المعلنة)، وحجم الصادرات والإيرادات السنوية المحققة مقارنة بالتكاليف».

ويلفت إلى أنه لاحظ أن اللغة الترويجية للمنطقة هي السائدة في البيانات الصحفية أكثر من التقارير التحليلية النقدية، إلى جانب محدودية الإفصاح للمجتمع المحلي عن كيفية استفادته المباشرة من هذه المشاريع، مينا: «الشفافية موجودة جزئياً: هناك بيانات، مؤتمرات، وأرقام معلنة بشكل دوري، لكن ليست شفافاً كاملة بالمعنى الاقتصادي الصارم، حيث لا تزال بعض المؤشرات الجوهرية مثل العائد الحقيقي على الاقتصاد الوطني، الأثر الاجتماعي، معدل توظيف الوظائف غير معروضة بوضوح للرأي العام، وبرأني لو وُجدت تقارير سنوية شاملة بلغة مبسطة تقارن بين ما أنجز فعلياً وما كان مخططاً له، ستكون الشفافية أوسع وأكثر إقناعاً، وتعزيز ثقة الناس بالمشروع». ويقول الكاتب في الشأن الاقتصادي خلفان الطوقي: «الدقم مشروع ضخم جداً ويحتاج إلى

جهود مضيئة، ويجب ألا ننظر إلى الجانب المادي بل ننظر إلى الجانب الاستراتيجي بعيد المدى أيضاً، وأن نخلق منطقة مصدرة ومنطقة صناعية وسياحية ونخلق كتلة بشرية تكون موجودة، لأنه بدون هذه الكتلة البشرية ستظل الدقم أمام تحد كبير، ولن تتحقق الأهداف المرجوة إلى بوجود فكر شامل». ويرى فهد بن راشد الزبيدي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان فرع محافظة الظاهرة، أنه بعد سنوات من ضخ الأموال في الدقم لإزالة الغموض يحيط بالعائدات الحقيقية، مؤكداً: «النجاح لا يُقاس بالشعارات ولا بالاحتفالات الإعلامية بل بالنتائج والتي تتمثل في فرص عمل والصناعات الحقيقية، والتنويع الجاد».

ويضيف: «إن استمرار مشروع بحجم الدقم دون شفافية في نتائجه وآلية واضحة لقياس أثره، يحوله من استثمار استراتيجي إلى تكلفة باهظة تتقلل كاهل الدولة، فالمستقبل لا يُبنى على الوعود وحدها، بل على قدرة المشروع على اجتذاب الاستثمارات ذات قيمة مضافة تُترجم إلى واقع ملموس في حياة المواطن».

من جهته، يذكر بدر بن ناصر بن مالك البطاشي رائد أعمال، أن مشروع الدقم يعد أحد أعمدة الرؤية الاقتصادية العمانية الحديثة، بموقعه البحري الفريد ومينائه القادر على أن يكون محطة محورية للتجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية، إلا أنه ومع مرور السنوات يتعاطم السؤال حول ما تحقق على أرض الواقع وعن العوائد الاقتصادية والاجتماعية والوظائف النوعية التي تستوعب الكفاءات العُمانية».

ويشدد البطاشي على أهمية الشفافية لتقييم

جدوى هذا الاستثمار العملاق وقياس انعكاساته على الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن مستقبل الدقم مرهون بقدرته على استقطاب استثمارات استراتيجية عالية القيمة، وتوطين الصناعات المتقدمة، وتحويله إلى مركز لوجستي وصناعي تنافسي إقليمياً ودولياً. ويقول حسن بن خميس الرقيشي رئيس مجلس إدارة الرقيشي للعقارات: «هذه المنطقة لم تُطرح كمشروع عابر أو فكرة تقليدية، بل جاءت برؤية عميقة تستند إلى الموقع الجغرافي الفريد على بحر العرب، بما يمكنها من أن تكون مركزاً إقليمياً ودولياً للتجارة والصناعة واللوجستيات، لكن عند الانتقال من الفكرة إلى أرض الواقع، ظهرت الفجوة بوضوح، وما كُتب على الورق كان عظيمًا، إلا أن التنفيذ لم يواكب حجم التطلعات ولا مستوى الاحتياج، فالبنية الأساسية رغم الجهود الضخمة المبذولة لا تزال بحاجة إلى استكمال وتكامل، والمستثمر العالمي لا يبحث عن الحد الأدنى بل يريد بيئة متكاملة ومتطورة من البنية الأساسية». ويوضح: «هناك جانب آخر مهم وهو أنسنة المنطقة، فنجاح أي منطقة اقتصادية لا يقاس فقط بالبنية الأساسية الصناعية أو حجم الاستثمارات، بل بقدرتها على أن تكون بيئة جاذبة للإنسان قبل رأس المال، كما أننا نحتاج إلى تدريب وتأهيل أبناء عمان لشغل الوظائف، فوجود الوظائف لا يعني بالضرورة أن العُمانيين يشغلونها، بل إن بعض القطاعات ما زالت تعتمد على الأيدي العاملة الوافدة، إما بسبب عزوف الشباب عن بعض الوظائف الدنيا، أو بسبب نقص الكفاءات المؤهلة في بعض التخصصات، وهنا تبرز أهمية ربط المشروع بسياسات تعليمية وتدريبية طويلة الأمد، تجعل من الدقم مدرسة عملية تُخرج آلاف الشباب العُمانيين القادرين على المنافسة محلياً وإقليمياً». وفي السياق، يؤكد عمر بن حميد العبري عضو سابق في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان محافظة الظاهرة، أنَّ مشروع الدقم الاستراتيجي يُعد من أكبر الاستثمارات الوطنية، لما يتمتع به من موقع جغرافي مُميز وميناء قادر على دعم التجارة الإقليمية والدولية، إلا أن مستقبل هذا المشروع مرتبط بقدرته الدولة على تعزيز الاستدامة الاقتصادية، ومواصلة تطوير البنية الأساسية ودعم الشركات مع القطاع الخاص، لضمان أن يظل المشروع محركاً حقيقياً للتنمية الوطنية.



حمود الطوقي



إسماعيل البلوشي



د.عبد الملك الهناي



علي بن حمدان الرئيسي



حسن الرقيشي



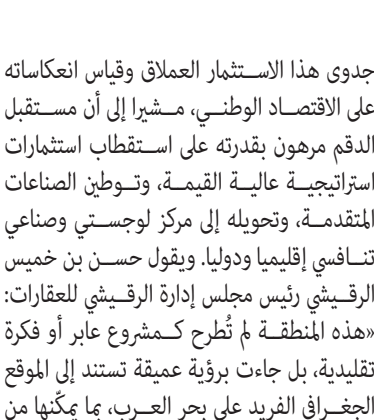
عصام بن محمود الزبيدي



بدر بن ناصر بن مالك البطاشي



خلفان الطوقي



فهد الزبيدي



عمر العبري

المشروع يدعم جهود التحول الرقمي الحكومي ويعزز كفاءة إدارة الخدمات العامة

مسؤولون: «نظام العنونة الوطني» ركيزة مد

« 76 ألف اسم مقترح ضمن «بنك أسماء الشوارع»

« دور محوري للشركات المؤسسية في إنجاح المشروع

« اختيار المناطق التجريبية يعتمد على معايير فنية تشمل الكثافة العمرانية والبنية الأساسية

« إنجاز النظام المتكامل تدريجيًا بحلول 2027

« الغساني: التحقق الميداني شمل الانتهاء من عنونة 164 شارعًا في منطقة السعادة بصلافة

« البادي: المشروع يؤسس لمنظومة عنونة موحدة ودقيقة تغطي جميع المحافظات



الرؤية - سارة العبرية

مشروع «العنونة الوطني»

وقال هيثم بن سعيد البادي مدير مشروع نظام العنونة الوطني بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني «إن مشروع نظام العنونة الوطني يسعى إلى إنشاء منظومة عنونة موحدة ودقيقة تغطي جميع محافظات السلطنة، ويهدف إلى تسهيل الوصول إلى المواقع والخدمات، ودعم التحول الرقمي الحكومي، وتعزيز كفاءة إدارة الخدمات العامة، وتمكين التجارة الإلكترونية، وتمكين التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية؛ حيث يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة من خلال توفير نظام دقيق وسهل الاستخدام يربط الأفراد بالمرافق والخدمات عبر عناوين واضحة ومعترف بها».

وأضاف أن الفرق الميدانية أسهمت في تحقيق تقدم ملموس، حيث تم العمل على بنك أسماء الشوارع الذي يضم أكثر من ٧٦ ألف اسم مقترح، والانتهاء من تسمية عدد كبير من الشوارع في تطبيق «تسمية» والمناطق التجريبية في مختلف المحافظات، إضافة إلى تنفيذ التحقق الميداني ورفع نسب الإنجاز في بعض الولايات إلى أكثر من ٥٠٪ خلال فترات قصيرة، إلى جانب تدريب الفرق المحلية على التطبيقات التقنية وألية تحديث بيانات العنونة بإشراف استشاري المشروع.

وأشار البادي إلى «أن المشروع يُوفّر قاعدة بيانات موحدة ومتكاملة تُسهّل تكامل الأنظمة الحكومية مع القطاع الخاص، كما يسهم في سرعة الاستجابة لحالات الطوارئ عبر التحديد الدقيق للمواقع، ويسهل عمليات التسليم في الخدمات اللوجستية والتجارة الإلكترونية، ويعزز التحول الرقمي من خلال التكامل مع نظم المعلومات الجغرافية والأنظمة السحابية.

وبيّن البادي أن الشركات المؤسسية تؤدي دورًا محوريًا في نجاح المشروع؛ إذ تشارك البلديات في التنفيذ والتحقق الميداني، ويبرز دور المركز الوطني للإحصاء والمعلومات المشروع

بالبائانات المكانية، فيما تدعم شرطة عُمان السلطانية التحقق الفني، وتعمل الهيئة الوطنية للمساحة على النقل الحرفي وترجمة الأسماء، إلى جانب دور المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وخدمات البريد في الربط بخدمات النقل اللوجستي والبضائع».

وأوضح أن اختيار المناطق التجريبية اعتمد على معايير فنية تشمل الكثافة العمرانية، وتنوع الاستخدامات، وتوفير البنية الأساسية، وأسفرت التجارب عن تحسينات في أدوات التسمية والترقيم وضبط أدلة العمل، كما ساعدت على كشف التحديات الخاصة والمناطق الحرة، وخدمات البريد في الربط بخدمات النقل اللوجستي والبضائع».

وأكد البادي «أن العنونة الدقيقة تعد ركيزة أساسية لبنية استثمارية حديثة؛ فهي تقلل التكاليف التشغيلية في النقل والتوصيل، وتعزيز الثقة في البنية التحتية، وتحسن تجربة المستخدمين في الخدمات الرقمية، بما يزيد من جاذبية السلطنة كموقع استثماري منافس، كما تساعد على إدارة الموارد الحكومية بدقة، وتسريع الاستجابة

من جانبه، قال سليم بن عبيد الغافري رئيس قسم العنونة والترقيم ببلدية

جهود لتعزيز التنمية والخدمات في التضاريس الجغرافية الصعبة

الشخصي:

المشروع يُعزّز

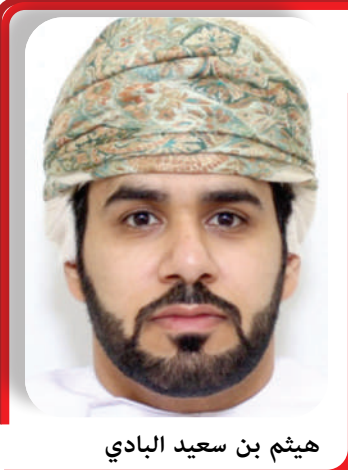
مكانة مسندم

على المستويين الوطني

والدولي



د. أحمد بن محسن الغساني



هيثم بن سعيد البادي



سليم بن عبيد الغافري



فهد بن غالي المسهلي



م. علي بن محمد الشحي



سالم بن ناصر السعدي

رؤساء أقسام الشؤون الفنية، وذلك لاعتماد المسحبات المقترحة من قبل الفرق الفنية وإحالتها إلى الجهة المشرفة لتوضيح أهدافه وأهميته من الناحية التخطيطية والتنموية، إضافة إلى دوره في تسهيل توصيل البريد والخدمات الأخرى.

وأضاف أنه بعد ذلك تم تدشين تطبيق بنك الأسماء من قبل الجهة المشرفة، وتدريب الفرق الفنية في البلديات المحافظة ومكاتب أصحاب السعادة الولاة على آلية وضوابط التسمية وطريقة إدخال البيانات، مشيرًا إلى أن عدد الشوارع في محافظة بشركا بلغ ١٤٥٠٣ شارع موزعة بواقع ١٠٧١٢ في عبرى، و٢٠٠٤٦ في بقل، و١٧٨٧٧ في ضنك، كما تم إشراك المجتمع المحلي في اقتراح التسميات قبل حسابات المحافظة على شبكات التواصل الاجتماعي وشاشات العرض الموزعة في مبانيها.

وأوضح أنه تم تشكيل اللجنة الرئيسية المجتمع المحلي في اقتراح التسميات قبل حسابات المحافظة على شبكات التواصل الاجتماعي وشاشات العرض الموزعة في مبانيها.

وأشار إلى أن العمل جار حاليًا على تحديد المناطق التجريبية في ولايات المحافظة لتطبيق المشروع بشكل أولي، بحيث تضم هذه المناطق ما بين ٦٠ إلى ٨٠ شارعًا مسفلتًا لتجربة المشروع وحل التحديات المحتملة قبل تعميمه في جميع شوارع المحافظة، وقد تم اختيار مناطق حلة السد وكاواس وحي العقبة في ولاية عبرى، ومناطق حي الصواد والراكي والعلو في ولاية بقل، إلى جانب أحياء المدينة الجديدة والبركة وسفالة

بديقة عالية؛ حيث يشمل نطاق العمل ما بين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ شارع في أرجاء المحافظة، ومن خلال التعاون بين الجهات الحكومية وأفراد المجتمع سيكون لكل موقع عنوان واضح ومعتمد مسندم من قبل الخدمات وتعزير مكانة المحافظة على المستويين الوطني والدولي، خاصة: نظرًا لطبيعتها الجغرافية المتميزة وارتباطها الوثيق بالأنشطة الاقتصادية والسياحية والخدمية.

وأوضح أن العمل جار حاليًا على تحديد المناطق التجريبية في ولايات المحافظة لتطبيق المشروع بشكل أولي، بحيث تضم هذه المناطق ما بين ٦٠ إلى ٨٠ شارعًا مسفلتًا لتجربة المشروع وحل التحديات المحتملة قبل تعميمه في جميع شوارع المحافظة، وقد تم اختيار مناطق حلة السد وكاواس وحي العقبة في ولاية عبرى، ومناطق حي الصواد والراكي والعلو في ولاية بقل، إلى جانب أحياء المدينة الجديدة والبركة وسفالة

المشاريع في السلطنة بشكل عام، والترقيم ببلدية مسندم من قبل الخدمات وتعزير مكانة المحافظة على المستويين الوطني والدولي، خاصة: نظرًا لطبيعتها الجغرافية المتميزة وارتباطها الوثيق بالأنشطة الاقتصادية والسياحية والخدمية.

وأوضح أن بلدية ظفار تسهم بشكل رئيسي في مرحلة التحقق الميداني، وتشتمل دورها في تحويل العناوين الافتراضية إلى عناوين فعلية على أرض الواقع، والتأكد من صحة بيانات نظام العنونة الوطني التي أنشأتها وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وذلك من خلال مطابقة البيانات بالمشآت القائمة، وتحقيق ذلك قامت البلدية بتشكيل فريق عمل متخصص بالمسح الميداني يشمل جميع ولايات المحافظة».

وقال فهد بن غالي المسهلي مهندس مساحه ومشراف الولايات في التحقق الميداني بفريق مشروع نظام العنونة الوطني بظفار إن مشروع نظام العنونة الوطني يُعد من أبرز وأهم التعاون بين الجهات الحكومية وأفراد

المعلومات واستدامتها. من جانبه، أكد المواطن سالم بن ناصر السعدي أن مشروع نظام العنونة يمثل إضافة نوعية مهمة للوطن، باعتباره نظامًا معمولًا به في مختلف دول العالم، وكان من الأجدر البدء فيه مبكرًا بالتوازي مع إعداد المخططات السكنية، وأضاف أن المشروع يحظى بأهمية كبيرة في العصر الحالي بما يوفره من عتد قرية بحرية، والتعرف على المساحات غير المستغلة بما يعزز الوصول إلى المواقع والخدمات.

وأشاد السعدي بالتكامل المؤسسي الذي واکب تنفيذ المشروع، مشيرًا إلى أن العمل يسير برح الفريق الواحد من خلال تعاون وزارة الإسكان والتخطيط العمراني مع مكاتب المحافظين والبلديات ومكاتب الولاة، بما يضمن تحقيق أهداف المشروع وإنجاح مسيرته.

وأوضح أن المشروع يسهم في تسير الوصول إلى المنازل والشوارع بسهولة، إلى جانب حفاظه على الأسماء التاريخية للقرى والحصارات التي اندمجت ضمن المخططات الحديثة، ما يعزز ارتباط الأجيال بموروثها المحلي. فقد تم اعتماد هذه الأسماء في تسمية الشوارع حفاظًا على الهوية وتعزيرًا للذاكرة المجتمعية.

المسهلي: نظام العنونة الوطني ركيزة للتنمية والتخطيط المستقبلي

مواطنون:

المشروع يدعم

جهود تعزيز

الهوية وحفظ

الموروث

الوطني

سارة العبرية

«مشروع

العنونة».. خارطة

جديدة للتنمية



مُنذ سنوات ونحن نقرأ ونُتابع جهود تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الكبرى التي تستهدف تحسين جودة الحياة في وطننا الحبيب، غير أن «مشروع نظام العنونة الوطني» يختلف عن غيره؛ فهو ليس مجرد لوحات تحمل أسماء شوارع أو أرقام منازل وحسب؛ وإنما يمثل تحولًا جذريًا في مفهوم التنظيم الحضري والخدمات العامة، والأهم من ذلك إنجاز كبير على مسار التحول الرقمي في الخدمات الحكومية.

والجانب الذي أراه الأكثر تحيرًا هو حفاظ المشروع على الموروث المحلي من خلال اعتداده أسمى متواراة للشوارع والقرى، وهي خطوة ذكية جدًا توازن بين الحداثة والهوية، وتجعل من العنوان جزءًا من ذاكرة المكان التي ترتبط بها الأجيال. لكن ذلك لا يعني خلو المشروع من التحديات الميدانية، خاصة في المحافظات ذات الطبيعة الجغرافية الصعبة مثل مسندم أو المناطق الجبلية والبحرية، كذلك فإن الأعطال الفنية أو ضعف وضوح بعض المعايير قد تؤثر على دقة التنفيذ؛ فنجتاح هذا المشروع -كما أراه- لن يقاس فقط بفترة المبتكرة، وإنما بقدرته الجهات المنفذة على مواجهة هذه التحديات وضمان استدامة النظام.

إن الأثر الاقتصادي لمشروع نظام العنونة الوطني لا يقل أهمية عن أبعاده الخدمية والتنظيمية، فحين يصبح لكل بيت ولكل مؤسسة عنوان واضح ودقيق، فإن عجلة الاقتصاد ستدور بوتيرة أسرع؛ فشركات التوصيل ستخفض تكاليفها، والمتاجر الإلكترونية ستعزز ثقة عملائها، وحتى المستثمر الأجنبي سيد في هذه المنظومة دليلًا على جدية البنية التحتية وقدرتها على مواكبة المستقبل. نحن نتحدث هنا عن مشروع لا يقتصر على لوحات تحمل أسماء شوارع، وإنما عن خطوة تُرسّم خارطة جديدة للتنمية الاقتصادية، وتفتح أبوابًا أوسع للابتكار وريادة الأعمال.

واعتنق أن اكتمال المشروع بحلول عام ٢٠٢٧ سيكون بمثابة مرحلة تنموية جديدة، ستسهّل وصول سيارات الإسعاف والدفاع المدني إلى المواقع، وستحسن خدمات التوصيل والتجارة الإلكترونية، كما إن المشروع سيُعزز ثقة المستثمرين في البنية الأساسية الوطنية. ببساطة.. مشروع العنونة سيجعل عُمان أكثر جاهزية للمستقبل الرقمي وأعلى قدرة على المنافسة إقليميًا وعالميًا.

تكريم 18 فنانة عراقية وعربية في احتفاء خاص بالرائدات

حضور لافت لمُبدعي السينما العُمانية في مهرجان بغداد السينمائي

« الكندي: اختيار «المجهول» من بين 450 فيلمًا يمثل إنجازًا للسينما العُمانية

بغداد- مديرن المكتومية

شهدت فعاليات مهرجان بغداد السينمائي الدولي في نسخته الثانية حضورًا لافتًا للسينما العُمانية عبر مشاركة فيلم «المجهول» للمخرج محمد بن سليمان الكندي في عرضه العربي الأول إلى جانب حضور ميمونة المعمرة كضيفة رسمية.

المهرجان الذي اتسم بغنى برامجه الفنية وتنوع عروضه تحول إلى منصة ثقافية تجمع صناع السينما من مختلف الدول العربية فيما تميز هذا العام بتكريم ١٨ فنانة من رائدات الفن العراقي والعربي تقديرًا لمسيرتهن وإسهامهن في إثراء المشهد السينمائي

وقال المخرج والمنتج محمد بن سليمان الكندي إن المشاركة في المهرجان تأتي من خلال فيلم «المجهول» من إنتاج مبادرة «سكرين عُمان» وشركة «أكشن» وبدعم من الجمعية العُمانية للسينما، مشيرًا إلى أن هذه المشاركة تعد الأولى للفيلم والعرض الأول على مستوى

المهرجانات العربية. وتُمنّ الكندي اختيار اللجنة التحضيرية للمهرجان واللجنة الفنية (لجنة اختيار الأفلام) الفيلم للمشاركة في المسابقة الرسمية من بين ما يقارب ٤٥٠ فيلمًا من مختلف الدول العربية. وأضاف: «بما أن المهرجان يعد أحد المهرجانات العربية المهمة بدعم الأفلام العربية من حيث العروض والمسابقات، فإننا نعتبر اختياره إنجازًا محققًا للفيلم؛ حيث سيشاهده الكثير من الجمهور العراقي، وكذلك النقاد والصحفيون العرب والنجوم المدعوون، وهذا في حد ذاته أيضًا إنجازٌ للتعريف بالسينما العُمانية».

وتابع الكندي أن مهرجان بغداد السينمائي الوليد الحديث في نسخته الثانية يتميز من حيث عدد العروض الفنية وسوق المهرجان والورش السينمائية والإصدارات المطبوعة من كتب ومجلات ومناهج؛ حيث شمل ما يقارب ٦٤ عرضًا بين الأفلام الوثائقية القصيرة والطويلة والأفلام الروائية الطويلة والقصيرة وأفلام التحريك «الأنيميشن» الطويلة



محمد بن سليمان الكندي

والقصيرة، ومجموعة من الورش السينمائية المختلفة، علاوة على التوقيع على ما يقارب ١٥ إصدارًا وغيرها من المناشط المصاحبة. وأكد الكندي أن المهرجان تميّز بتنوّع الضيوف من مختلف الدول العربية دون استثناء؛ مما أشعل روح الحميية فيما بينهم من خلال



ميمونة المعمرة

اللقاءات الجماعية والفردية، وكذلك تبادل النقاشات الساخنة في المجال السينمائي والسياسي لما تخر به المنطقة من متغيرات. وزاد قائلًا: كان للمهرجان دور كبير في خلق روح المحبة والألفة بين أفراد المجتمع العربي السينمائي الحاضر من خلال تخصيصه فرصة

للزيارات السياحية التي تعرّفنا خلالها على التطور الملحوظ في إعادة بناء وترميم المناطق السياحية ليكون العراق العظيم في المستقبل القريب وجهة سياحية عالمية.

من جهتها، قالت الفنانة العُمانية ميمونة المعمرة: «حضرّت كضيفة للمهرجان بدعوة رسمية من إدارة المهرجان، ولا شك أن المشاركة في مهرجان بغداد السينمائي تمثل قيمة ثقافية وفنية كبيرة، فهي ليست مجرد عرض للأفلام؛ بل هي مساحة للحوار الإبداعي والتبادل الثقافي بين صنّاع السينما من مختلف دول العالم». وأكدت أن المهرجان يسهم في إبراز الوجه الحضاري لبغداد وتعزيز مكانتها كحاضنة للفنون، كما يتيح للمخرجين والمنتجين الشباب فرصة للانطلاق نحو آفاق أوسع عبر الترويج لأعمالهم والتواصل مع جمهور ونقاد متخصصين.

وتابعت: «شاهدتُ العديد من الأفلام الروائية القصيرة والطويلة، وكان أبرزها فيلم 'ضئ' للمخرج المصري كريم الشناوي، وفيلم 'صمت' الذي واجهت صعوبات كبيرة لإثبات وجودها.

المجلس الأعلى للقضاء المحكمة الابتدائية لدعم إعلان بيع قضائي		بناء على: رقم التنفيذ (٢٠٢٥/٩١٠٣/١) الدائرة (الإيجارات) الحق المطالب به (مطالبة مالية).	
أسماء الأطراف	الصفة	أسماء الأطراف	الصفة
شركة مزاييا للخدمات ش.م.م	مفدض ضده	شركة مزاييا للخدمات ش.م.م	مفدض ضده
الدعم الأهلية الوطنية للتجارة	طالب التنفيذ	الدعم الأهلية الوطنية للتجارة	طالب التنفيذ
تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمرزاد العلني بقرار المحكمة في تمام الساعة (التاسعة) صباحاً من يوم (الثلاثاء) الموافق ٢٠٢٥/١٠/٢١ للمنفولات السابق توقيع الحجز عليها وهو كالآتي:			
م	النوع	العدد	الوصف
١	مكيفات مركبة ماركة بالسونيك	26	مستعمل
2	مجموعة كبيرة من الألواني أحجام وأشكال بعضها	----	مستعمل
3	لآلجة فلنر	1	مستعمل
4	مجموعة من الكراسي الطاولات البلاستيك القديمة	----	مستعمل
5	حافظات الطعام من البلاستيك	----	مستعمل
6	طاوله مكتب من الخشب	----	مستعمل
7	كراسي مكتبية	3	مستعمل
8	شاشة تلفاز	1	مستعمل
9	سستم جهاز سريفر مع كاميرات مع شبكة متكاملة للمطعم والمطبخ والمكاتب	----	مستعمل
10	آلة طباعة ماركة كانون	1	مستعمل
11	جهاز كمبيوتر مع شاشة	1	مستعمل
12	جهاز لاقط الشبكة	1	مستعمل
13	مجموعة كبيرة من الزجاج تقسيمات المكاتب /	----	مستعمل
14	مكيفات مركبة ماركة سامسونج	13	مستعمل
15	مركبة تويوتا شاشة مقفلة (باص) موديل 2020	1	مستعمل
16	غسالة ملابس	1	مستعمل
17	لآلجة نغ فريزر	1	مستعمل
18	سريفر جبل	8	مستعمل
19	سريفر سجنل	11	مستعمل
20	خزانة ملابس من الحديد	2	مستعمل
21	سناد من الحديد	2	مستعمل
22	درج من الحديد	----	مستعمل
وبقدر بسعد أساسي ببلغه وقدره (30300 ريع) ثلاثون ألف وثلاثمائة ريال عماني، فعلن راغبى الشراء الحضور للمزاد المقرر لبيع المشقول محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزايد التمن فوراً ولا أعيدت المزايدة على ذاته بأي تمن كان عملاً بنص المادة (383) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية. ولمعرفة المزيد يرجى التواصل مع المظمن عماد بن سالم بن عبدالله الحراسي من شركة بيت الخبرة للتتمين على الرقم 99828191.			
أمانة سر المحكمة			

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩٠٩٦٤ في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات، بيع الملابس الجاهزة. باسم: التميز الراقي للمشاريع الحديثة الجنسية: عمانية العنوان: ص.ب: ٦٨، ر.ب: ١٣٤، الخوض، ولاية السيب، محافظة مسقط، سلطنة عمان تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٨/٣١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٣٣٦٦٦ في الفئة ٣ من أجل السلع / الخدمات، صناعة المنظفات. باسم: الهلاي للاستثمار ش.و. الجنسية: عمانية العنوان: ص.ب: ٧٦٧، ر.ب: ١٣٢، سلطنة عمان تاريخ تقديم الطلب: ٢٠١٩/١٢/١١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩١٠٥٢ في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات، ملابس جاهزة. باسم: مشاريع نوف الشعبي للتجارة الجنسية: عمانية العنوان: ص.ب: ١١٢، ر.ب: ١٢١، العيلة الجنوبية، ولاية السيب، محافظة مسقط، سلطنة عمان تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٩/٣

فقدان سند ملكية أرض
فقد المواطن/ يحيى بن سعيد بن خبيب الهطالي سند ملكية أرضه السكنية رقم: 541 الكائنة في ولاية الحمراء بالمربع: السوداني وبالباغ مساحتها: 600 متر مربع فعلنى من يجهده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض
فقد المواطن/ علي عبدالله فاضل المعمري سند ملكية أرضه السكنية رقم: 1124 الكائنة في ولاية البريمي بالمربع: صعره القديمة وبالباغ مساحتها: 271 متر مربع فعلنى من يجهده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض
فقد المواطن/ علي عبدالله فاضل المعمري سند ملكية أرضه السكنية رقم: 1124 الكائنة في ولاية البريمي بالمربع: صعره القديمة وبالباغ مساحتها: 271 متر مربع فعلنى من يجهده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩٠٦٢٤ في الفئة ٤٤ من أجل السلع / الخدمات، خدمات صالونات التجميل. باسم: أحلام وخديجة للتجارة والخدمات الجنسية: عمانية العنوان: الخوض، ولاية السيب، محافظة مسقط، سلطنة عمان تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٨/٢٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٨٥٣٩٢ في الفئة ٩ من أجل السلع / الخدمات، أجهزة إنذار ضد الحريق (أنظمة إنذار تسرب الغاز)، عدادات لوحة تحكم كشف تسرب الغاز، أجهزة إنذار (كاشفات الغاز، عدادات الغاز). باسم: الإخوة تعبنة وتوزيع الغاز الجنسية: عمانية العنوان: سلطنة عمان تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٦/١٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٨٥٣٩٢ في الفئة ٩ من أجل السلع / الخدمات، أجهزة إنذار ضد الحريق (أنظمة إنذار تسرب الغاز)، عدادات لوحة تحكم كشف تسرب الغاز، أجهزة إنذار (كاشفات الغاز، عدادات الغاز). باسم: الإخوة تعبنة وتوزيع الغاز الجنسية: عمانية العنوان: سلطنة عمان تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٦/١٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩٠١٥٩ في الفئة ٢٧ من أجل السلع / الخدمات، أغطية أرضيات، ورق جدران، ورق للجدران من التنسج. إكساءات جدارية من مواد نسيجية. باسم: معرض المنزل للديكور الجنسية: صمانية العنوان: ص.ب: ٢٢٢، ر.ب: ٢١١، صلالة الجديدة، ولاية صلالة، محافظة الجنوبية، سلطنة عمان تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٨/١٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩٠٩٢٣ في الفئة ١٢ من أجل السلع / الخدمات، وصلات قارنة للمركبات البرية (بيع قطع الغيار الجديدة للمركبات، مركبات جوية (بيع قطع الغيار الجديدة للمركبات)، مضخات هواء لوزام للمركبات، (بيع قطع الغيار الجديدة للمركبات)، محمدرات صدمات لتوقف المركبات، نواويس مخمدة للمركبات، إطارات لمجلات المركبات.. باسم: شركة أبناء الثرياء للتجارة العامة الجنسية: عمانية العنوان: ص.ب: ١٢٥، ر.ب: ٣١١، ولاية السيب، محافظة مسقط، سلطنة عمان تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٨/٣١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٥٤٥٥١ في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات، مقهى. باسم: قهوة وشاي الجنسية: عمانية العنوان: سلطنة عمان تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٢/٤/٢٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩٠٨٣٩ في الفئة ٣٢ من أجل السلع / الخدمات، مياه شرب مشروبات، مياه معدنية مشروبات، مياه معدنية للموائد، ماء معدني فوار. باسم: الصقر العربي للتجارة والخدمات الجنسية: عمانية العنوان: ص.ب: ١١٢، ر.ب: ١١٨، ولاية السيب، محافظة مسقط، الجيل الجنوبية، سلطنة عمان تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٨/٢٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٨٣٤٦٦ في الفئة ١٩ من أجل السلع / الخدمات، مواد بناء حرارية غير معدنية، جيس مواد بناء، طلاءات مواد بناء. باسم: زريق العالمية الجنسية: عمانية العنوان: سلطنة عمان تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١/٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٨٧٥٨٣ في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات، المقاهي التي تقدم وجبات الطعام بشكل أساسي. باسم: ظاهر للاستثمارات الجنسية: عمانية العنوان: سلطنة عمان تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٥/١٩

زيارة تاريخية لعربين
قوات الفرق

علي بن سالم كفيتان

1

«عضو في لجنة»... وظيفة
قديمة جديدة

علي بن عبدالمحسن اللواتي

2

دور الاختبارات في
قانون الحمامة الجديد

قيس بن سالم بن عامر الراشدي

3

متحف ظفار.. حكاية
البرث والأثر

عمار الغزالبي

4

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

عُمان وقيم التواصل مع الآخر

منذ القدم تحرص عُمان على مد جسور التواصل مع مختلف الشعوب لتنشر قيمها ومبادئها المرتبطة بالتسامح واحترام الآخر والتفاعل الحضاري مع الحضارات الأخرى، وهو نهج تسير عليه حتى الآن من خلال استعراض تاريخها في المناسبات والمحافل الدولية. وفي معرض إكسبو ٢٠٢٥- أوساكا كانساي اليابان، جرى الاحتفال باليوم

الوطني لجناح سلطنة عُمان، إذ إنه وبناءً على التكليف السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- ترأس صاحب السمو السيد بلعرب بن هيثم آل سعيد وفد عُمان المشارك في هذه المناسبة، حيث يضم الركن العديد من الأقسام تحت عنوان «الأرض والماء والإنسانية»، وهو ما يبرز مجتمعًا مستقبليًا تعيش

فيه البشرية في تناغم مع الطبيعة. وهذا التفاعل العماني مع دول العالم الشقيقة والصديقة يستمد روحه من الماء والأرض والإنسان، ليعبّر العُماني البر والبحر ويشارك الشعوب هويته وثقافته وقيم السلام بقدر ما يفتح على ثقافات العالم، ويضيف إلى رصيده الحضاري، كما يعبّر حفل اليوم الوطني في الجناح عن الروابط العُمانية الممتدة عبر عناصر

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

الملحق المونديالي.. أين العدالة يا «فيفا»؟



hakeem225@hotmail.com

أحمد السلماني

تتربع جماهير الكرة العُمانية والقطرية والإماراتية بشغف بالغ مُباريات الملحق الآسيوي المُؤهل إلى كأس العالم ٢٠٢٦، والتي ستقام في العاصمة القطرية الدوحة خلال شهر أكتوبر المقبل، وسط جدل واسع حول عدالة الترتيبات التنظيمية التي رافقت هذا الاستحقاق المصري. المباريات ليست مجرد مواجهات عادية؛ بل هي الأهم في تاريخ منتخبنا الوطني، خاصة بالنظر إلى أن نتائج مبارياته قد تفتح باب الظهور التاريخي الأول لـ"برازيل الخليج" في المونديال. لكن التساؤلات تفرض نفسها بقوة: لماذا أسند تنظيم مباريات بهذه الأهمية إلى قطر، وهي أحد أطراف الملحق ومنافس مُباشر، بدلًا من إقامتها في دولة محايدة تضمن تكافؤ الفرص؟ ولماذا لم يتم منح جماهير منتخبنا ومنتخب الإمارات نسبة عادلة من المقاعد تقارب المناصفة، بدلًا من وضعهم في خانة «الضيف» في مدرجات سيغلب عليها اللون

العنابي؟ الجدل لا يقف عند هذا الحد؛ بل يتجاوز إلى اختيار إستاذ جاسم بن حمد الصغير نسبيًا، رغم وفرة الاستادات المونديالية الضخمة في الدوحة. هذا القرار يصبّ عمليًا في مصلحة المنتخب القطري؛ إذ يضمن امتلاء الملعب بالجماهير المحلية وقربهم من أرضية الملعب، في مشهد أشبه بـ«أفضلية أرض وجمهور» مغلفة بغطاء الملحق الآسيوي. فهل هذا يتوافق مع مبادئ العدالة الرياضية التي يرفع الاتحاد الدولي لكرة القدم شعاراتها صباح مساء؟

الأمر يزداد حساسية حين نعلم أنَّ إدارة المباريات أسندت إلى حكام من القارة الآسيوية، وهي قارة اعتاد حكامها التواجد المتكرر في الملاعب القطرية خلال السنوات الماضية، ما يثير الشكوك حول الحيادية المطلقة. ألم يكن من الأجدر جلب طواقم تحكيم من خارج القارة، لتبديد أي ريبة وضمان أعلى درجات النزاهة في مُباريات قد تُحدد مصير أمة

القرعة لم تكتف

بتحديد الخصوم

بل منحت «ملعبًا

وجمهورًا» لطرف

دون الآخر وفترة

راحة أطول

كروية بأكملها؟ الضرر واقع لا محالة على منتخبنا الوطني والمنتخب الإماراتي، وهو نفس الضرر الذي يعيشه العراق وإندونيسيا في

100 مليون ريال والاستفادة القصوى منها



خلفان الطوقي

علينا أن نتعاطى

مع ملف الباحثين

عن عمل برؤية

متكاملة حكومة

ومجتمعًا

ملف العمل وخلق الفرص الوظيفية من أعقد الملفات في العالم بسبب وجود أطراف عديدة كجزء منه، وإرضاء أطرافه العديدة ليس بالسهل أبدًا، وهذا الملف ليس ملفًا اجتماعيًا فحسب؛ بل يمتاز بأنه ملف اجتماعي واقتصادي وأمني وسياسي، من هنا يتضح أنَّ هذا الملف سوف يظل الملف القايح في قمة أولويات الأجندات الحكومية في كل بقاع العالم. وعُمان ليست بمعزل عن العالم وعن هذا التحدي في خلق فرص وظيفية مستدامة جديدة؛ حيث يجد المتابع لأي بيان من بيانات مجلس الوزراء المؤقر، ملف الباحثين عن عمل على رأس النقاط المذكورة بالبيان، ودلالة ذلك ما تفضل به حضرة صاحب الجلالة سلطان البلاد المفدى- نصره الله وأعزه- أثناء تروؤه اجتماع مجلس الوزراء الأخير، حيث وجه جلالتَه بمضاعفة مبلغ مبادرات التوظيف إلى ١٠٠ مليون

ريال عُماني، بعدما كان المبلغ المرصود ٥٠ مليون ريال عُماني. ١٠٠ مليون ريال ليست مبلغًا بسيطًا من ميزانية الدولة، كما إنه ليس مبلغًا ضخمًا لكي نتوقع أنَّه سوف يحل جميع مشاكل التوظيف في السلطنة وخلال وقت قياسي، وعليه، لا بُد أن نكون واقعين في تطلعاتنا، وصرحاً مع أنفسنا، وتبقى أمانينا ألا يكون ملف الباحثين عن عمل هو الملف الأصعب والأوحد على الإطلاق، والسبب أن استحقاقات التنمية عديدة ومتنوعة.

١٠٠ مليون ريال عُماني (أي أكثر من ٢٦٠ مليون دولار أمريكي) المرصودة لبرامج التوظيف والتدريب لسوق العمل يراد لها أن تكون أداة فعّالة لحلحلة ملف التوظيف، بالرغم من أن البعض يراها حلا مؤقتا، وترحيل الملف لبعض الوقت، وإن كان ما يراه البعض هكذا، إلا أن البعض يرى أنها أداة إضافية فعّالة، إضافة إلى الجهود

الحكومية السابقة في حلحلة هذا الملف المعقد والمشارك. أيًا من وجهات النظر قد تكون الأصح في طرحها، إلا أنَّ أمانتي وتطلعات الجميع تمنى أن يستغل هذا المبلغ خير استغلال واستثمار في توظيف العُمانيين، وأن لا يكون توظيفًا شكليًا، وأن لا تكتفى الحكومة بهذه الأداة المالية فقط، وأن تعلم بأنَّ هذا الملف أعمق وأصعب من الحلول الجزئية، وأن نعي جميعاً أن جميع المكونات المجتمعية هي طرف أصيل في هذا الملف القديم الجديد، وإن كُنّا نتمنى كمجتمع من خلال مضاعفة المبلغ المالي المرصود لمبادرات التوظيف، أن يُحل ملف التوظيف بشكل كامل، غير أن الواقع يفرض علينا أن نُعبّر الأمنية لتكون واقعية ومستدامة، بحيث تكون في أن التعامل مع ملف الباحثين عن عمل بشكل متكامل حكومة ومجتمعًا، وأن يتحمل الجميع مسؤولياته كل فيما يخصه.

هل أصبحت السعودية أول دولة عربية نووية؟!

د. محمد بن عوض المشينخي **

هناك العديد من الأسباب التي جعلت من المملكة العربية السعودية تتجه شرقًا في إطار الأحداث الخطيرة التي تُخيم على منطقة الشرق الأوسط. ولعل أبرز هذه التطورات، هو الاعتداء الأثم على واحدة من أهم عواصم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تربطها معاهدة تعاون عسكري مع أمريكا، وعلى الرغم من وجود قاعدة العديد الأمريكية التي تعتبر أكبر قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط، وتعرف كل شاردة وواردة في السماوات والأرض بالمنطقة، إلا أنها لم تُبلغ قطر أو تمنع الاعتداء الذي قاده مجرم الحرب المطلوب محاكمته في محكمة الجنايات الدولية بنيامين نتنياهو، الصديق المقرب من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وتشير تقارير إعلامية نقلًا عن مسؤولي استخبارات إلى أنَّ ترامب كان على علم باستهداف قادة حماس الذين يناقشون الورقة الأمريكية الخاصة بوقف إطلاق النار في قطاع غزة أثناء اجتماعهم بالدوحة في مقرهم السكني. كما إن محاولة السعودية عقد اتفاق دفاعي مشترك مع الولايات المتحدة قد اصطدم بشرط تعجيزي وهو التطبيع المجاني مع الكيان الصهيوني؛ مما ترتب عليه رفض المملكة لذلك الشرط قبل تحقيق قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

ومن أهم الأسباب التي شجّعت المملكة على التعجيل بهذه الاتفاقية النجاح الكبير للصواريخ والأنظمة الدفاعية الباكستانية في إسقاط عشرات الطائرات المقاتلة والمُسبِّرات الهندية في السماء الباكستانية في مايو الماضي؛ إذ تساقطت كالذباب على الرغم من وقوف الولايات المتحدة وإسرائيل خلف رئيس وزراء الهندي ناريندرا مودي الذي طلب من ترامب التدخل لوقف إطلاق النار، وقد ترتب على ذلك الانتصار ترقية قائد الجيوش الباكستانية إلى رتبة مارشال مباشرة. وذكرت تقارير متعددة أنَّ الأسلحة الصينية كان لها دور محوري في حسم تلك المعركة لصالح باكستان. وأكدت باكستان أن البرنامج النووي الباكستاني أصبح في متناول السعودية إذا ما استدعت الضرورة، وهذا يعني أنَّ المملكة غدت أول دولة عربية نووية تتقاسم القنابل الذرية مع شقيقتها باكستان.

وفي الختام، يجب التأكيد هنا على حقيقة الشراكة الكاذبة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي استنزفت تريليونات من أموال المنطقة العربية مقابل بيع الوهم والزعم بأنها تحمي المنطقة وتدافع عنها؛ حيث أصبح ترامب شريكًا غير موثوق فيه، ويشكل عبئًا على أصدقاء أمريكا في الخليج العربي، إذا كانوا ما زالوا بالفعل أصدقاء لهذه الإمبراطورية الاستعمارية التي تحمي الكيان الصهيوني للإفلات من العقاب وتمده بالأسلحة المحرمة دوليًا لإبادة الشعب الفلسطيني بأكمله.

** أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

نجحت القيادة السعودية بحكمة واقتدار؛ وبكل المقاييس في توقيع معاهدة دفاعية تاريخية مع باكستان وهي دولة إسلامية نووية شقيقة؛ يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة العربية من اختراقات أمنية واستباحة للأمن الخليجي والعربي المشترك؛ كون أنَّ جمهورية باكستان هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تملك مظلة نووية قوية، أرهبت جميع أعضاء النادي النووي العالمي، بفضل امتلاكها أسلحة نووية؛ حيث تُشير التقديرات إلى استحواذ إسلام آباد على أكثر من ١٧٠ رأسًا نوويًا، متجاوزةً بذلك أعداءها؛ كترسانة الهند الهندوسية والكيان الصهيوني. الأمن القومي العربي الذي يعود إلى عقود مضت لم يكن أكثر من حبر على ورق في أفضل أحواله؛ فالدول العربية التي تملك جيوشًا قوية أصبحت عاجزة عن حماية أمنها وأمن جيرانها من العردة الإسرائيلية منذ توقيع ما يُعرف باتفاقيات السلام الكاذب، والتي عبارة عن تطبيع مجاني واستسلام للعدو الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تفريق الأمة وتدمير وتفكيك الجسم العربي، والقضاء على وحدة الشعوب العربية وخذلان المقاومة الفلسطينية التي تجاهد لتحرير المقدسات الإسلامية، والتمهيد لإقامة إسرائيل الكبرى على أراضي خمس دول العربية إضافة إلى فلسطين المُحتلة، وذلك في إطار التبشير بالمشروع الصهيوني الذي يهدف إلى إذلال الأمة والعبث بمقدساتها واضطهاد شعوبها؛ بل واعتبارهم عبيدًا مثل الدواب يمكن الركوب على ظهورهم لخدمة الصهاينة، حسب الخرافات والأكاذيب التلمودية العنصرية.

لا شك أنَّ هذه الاتفاقية المباركة، تعد ضربة معلم ونجاحاً غير مسبوق للأمير الشاب المقدم محمد بن سلمان آل سعود؛ فقد نصت هذه المعاهدة على أنَّ «الاعتداء على أي منهما هو اعتداء على كليهما»، ومضمون هذه العبارة يتطابق مع النص الداخلي لوثيقة "الناتو" للدفاع المشترك بين أعضاء حلف شمال الأطلسي، الذي يعد أكبر تحالف عسكري ناجح في العالم. ويجب تذكير الجميع بأن ملوك السعودية المتعاقبين كانت لهم اليد الطولى في تمويل القنبلة الذرية الباكستانية منذ كانت فكرة في عهد ذي الفقار علي بوتو رئيس الوزراء الباكستاني المعروف، والذي قال: «إذا صنعت الهند القنبلة الذرية، فسوف نصنع نحن القنبلة حتى لو اضطررنا لأكل العشب». ووصولًا إلى دخولها النادي النووي بشكل رسمي، ليس بالمال السعودي فقط؛ بل وأيضًا بتسهيل الحصول على العناصر الأساسية لصناعة أول قنبلة ذرية إسلامية، من هنا قال الزعيم الباكستاني ضياء الحق في زيارته للسعودية في فترة حكم الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود في الرياض بعد تحقيق الغاية الكبرى: «إنجازنا هو لك».

والسؤال المطروح الآن: ما أسباب ودوافع هذه الاتفاقية المُفاجئة للجميع؟

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤
التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤
الطباعة
وزارة الإعلام

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info
الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤ , ٢٠٥
businessdesk@alroya.info
المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي
التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الرؤية

يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

أكد أن إصدار البطاقة يُسهّم في تعزيز الاقتصاد الرقمي

الرئيس التنفيذي لـ«ثواني»: «موجب للأعمال» ابتكار نوعي يوفر للمؤسسات حلولاً متكاملة لإدارة الموارد المالية

الرؤية- ريم الحامدية

قال المهندس ماجد بن فايل العامري، الرئيس التنفيذي لشركة ثواني، إن الشركة دشنت بطاقة «موجب للأعمال» كأول بطاقة مالية ذكية متكاملة مخصّصة لإدارة المؤسسات في سلطنة عُمان، مضيفاً أنّ هذا التدشين يأتي في إطار جهود تعزيز الاقتصاد الرقمي وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي للتقنيات المالية المبتكرة، كما أنه يؤكد النقاء الابتكار المالي مع التحول الرقمي الوطني، ويفتح أمام المؤسسات العُمانية آفاقاً جديدة لتبني حلول عصرية تعزز من كفاءتها التشغيلية وتواكب المتغيرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي.

وأضاف في تصريحات لـ«الرؤية» أنّ البطاقة تُعد ابتكاراً نوعياً يوفر للمؤسسات حلولاً متكاملة لإدارة مواردها المالية بكفاءة وشفافية عالية، حيث تتيح إصدار عدة بطاقات مسبقة الدفع عبر منصة رقمية متطورة، بحيث يمكن تخصيص كل بطاقة لبند محدد مثل الثريات، المشتريات، الوقود أو المعاملات الحكومية، إلى جانب المدفوعات الإلكترونية كاشتراكات الشهرية وتغطية المصروفات المتعلقة بعلاوات الموظفين الخاصة مثل السفر ومهمات العمل، لافتاً إلى أنّ البطاقة تمتاز بمرونتها العالية من حيث سهولة طلبها وتفعيلها عبر منصة ثواني للأعمال، ويمكن تسليمها مباشرة إلى المؤسسة، ثم تعيين مستخدم محدد لكل بطاقة من خلال المنصة الرقمية، مع إمكانية متابعة المدفوعات بشكل آني، وتعبئتها أو استبدالها بسهولة.



م.ماجد العامري

وأوضح العامري أنّ البطاقة صُممت لتكون أداة استراتيجية وليست مجرد وسيلة دفع تقليدية، فهي تمنح المؤسسات سيطرة

سلطنة عُمان في قلب هذه التحولات، وتفتح أمام مؤسساتها الفرصة لتبني أدوات دفع ذكية تعزز من قدرتها على المنافسة في بيئة اقتصادية متسارعة التغير. وتابع قائلاً: «ثواني ماضية في رؤيتها لتكون الشريك الاستراتيجي الأول للمؤسسات في مجال الخدمات المالية الرقمية، كما أن الشركة تسعى إلى أن تجعل من سلطنة عُمان مركزاً رائداً للتقنيات المالية في المنطقة، عبر تقديم حلول آمنة ومبتكرة تدعم المؤسسات على كافة المستويات. وأضاف أن هذه المبادرة تمثل خطوة واثقة في مسار التحول نحو الاقتصاد الرقمي العالمي، وتسهم في تمكين المؤسسات من مواجهة التحديات المستقبلية بثقة وإقتدار، بما يعزز من مكانة سلطنة عُمان في المشهد الاقتصادي الدولي».

ما يدعم تنافسية المؤسسات في السوق المحلي والإقليمي على حد سواء، لافتاً إلى أن هذا الابتكار يأتي منسجماً مع رؤية سلطنة «عُمان ٢٠٤٠» التي تضع التحول الرقمي في صميم استراتيجياتها الوطنية، كما أن إطلاق البطاقة يرسخ مكانة سلطنة عُمان بين الدول التي تقود الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية، ويمنح مؤسساتها أدوات متطورة تعكس أحدث الممارسات العالمية في هذا المجال.

ولفت العامري إلى أن العالم يشهد تحولات عميقة ومتطورة في قطاع الإدارة المالية مع صعود الاقتصاد الرقمي كقوة رئيسية تقود أسواق المال والأعمال، موضحاً أن المؤسسات باتت تبحث عن حلول مبتكرة تقلل التكاليف وتعزز الكفاءة التشغيلية. وقال إن بطاقة موجب للأعمال تضع

مباشرة وفورية على مصروفاتها، مع تقارير مالية دقيقة تعزز الشفافية والحوكمة، مبيّناً أنّ ما يميز موجب للأعمال أنها غير مرتبطة بأي حساب بنكي، ما يمنحها مستوى إضافياً من الأمان والعزل المالي، فضلاً عن أن جميع بياناتها الأساسية تبقى محفوظة بشكل آمن داخل التطبيق ولا تظهر على وجه البطاقة، الأمر الذي يعزز الخصوصية ويزيد من ثقة المؤسسات في اعتمادها كخيار رئيسي.

وأكد العامري أن الهدف من البطاقة لا يتوقف عند تسهيل العمليات اليومية، بل يمتد إلى تمكين المؤسسات من بناء منظومة مالية أكثر كفاءة واستدامة، حيث تساعد على تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين إدارة السيولة وتعزيز القدرة على توزيع الموارد بدقة ومرونة، وهو

ينطلق الثلاثاء في صلاة ولمدة 3 أيام

«ميثاق» يشارك في «مؤتمر الزكاة الثالث» لاستعراض أبرز الممارسات المصرفية لإدارة الزكاة

مسقط- الرؤية

يشارك ميثاق للصيرفة الإسلامية من بنك مسقط في فعاليات مؤتمر ومعرض الزكاة الثالث والذي تنظمه وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ سبتمبر، وذلك بمجمع السلطان قابوس الشباني للثقافة والترفيه بولاية صلالة بمحافظة ظفار، بحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة والمسؤولين من القطاعين الخاص والعام ولجان الزكاة المختلفة بالمحافظات، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والمهتمين من داخل وخارج السلطنة.

وتأتي مشاركة ميثاق للصيرفة الإسلامية كشريك استراتيجي في المؤتمر، امتداداً لرؤيته حول ترسيخ القيم الإسلامية وتعزيز التعاون مع جميع الشركاء من القطاعين العام والخاص، والمساهمة في نشر الوعي بأهمية الزكاة كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التكافل بين أفراد المجتمع.

ويشارك ميثاق في اليوم الأول في تقديم ورشة عمل بعنوان: الحوكمة في الصيرفة الإسلامية وقياسية الاستفادة منها في إدارة الزكاة، بالإضافة إلى ورشة عمل في اليوم الثالث بعنوان: تجربة دولة ماليزيا في إدارة وحوكمة الزكاة، يقدمها الدكتور محمد أكرم، نائب

رئيس هيئة الرقابة الشرعية بميثاق للصيرفة الإسلامية.

وستناقش جلسات المؤتمر على مدى ٣ أيام عدة محاور من بينها الحوكمة والمعايير المحاسبية في إدارة أموال الزكاة، وتفعيل دور المرأة في لجان الزكاة، واستعراض الضوابط الشرعية والكفاءة المهنية للعاملين على الزكاة، والهوية الحضارية لمؤسسات الزكاة، والثقافة المجتمعية، وفقه الزكاة وتحديات العصر،

إضافة إلى استعراض بعض النماذج العمانية في الصدقات وأعمال الزكاة، والتجارب الدولية في هذا الجانب.

ويحرص ميثاق على تبسيط أداء الزكاة لربائته عبر مجموعة من القنوات الرقمية والحديثة، إذ يوفر خدمة دفع الزكاة مباشرة من خلال تطبيق الهاتف النقال إلى حساب وزارة الأوقاف والشؤون الدينية المخصص للزكاة، كما يوفر هذه الخدمة أيضاً عبر الخدمات

المصرفية عبر الإنترنت، بما يضمن للزائين سهولة الإجراء وموثوقيته، مما يترجم التزامه بتوظيف التكنولوجيا المصرفية الحديثة لتسهيل أداء العبادات وتعزيز الشمول المالي. ويعد ميثاق للصيرفة الإسلامية الرائد في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وتعزيراً لهذا الدور تم تتويج ميثاق بمجموعة من الجوائز المحلية والإقليمية والعالمية.

مسقط- الرؤية

وقّعت مجموعة عُمران، الذراع التنفيذي لحكومة سلطنة عُمان لتطوير وتنمية القطاع السياحي، اتفاقاً مبدئياً لتحالف استراتيجي مع مجموعة TUI، إحدى أكبر شركات السياحة والسفر في العالم، تهدف إلى ترسيخ مكانة سلطنة عُمان كوجهة سياحية على مدار العام. ويعد هذا الإعلان اتفاقاً مهيئياً يحدد الشروط والأحكام الرئيسية التي تعزز الأطراف التعاون موجهها لتطوير القطاع السياحي في سلطنة عُمان، ويمثل خارطة طريق نحو إبرام اتفاقية شراكة نهائية بعد استكمال المفاوضات والإجراءات النظامية.

وينص الاتفاق على نية الطرفين التعاون لتطوير الحزمة الأولى من المشاريع السياحية التي تضم خمسة فنادق ومنتجعات في محافظة ظفار، والمأمول أن تبدأ باستقبال ضيوفها من مختلف أنحاء العالم اعتباراً من عام ٢٠٢٨. ومن المخطط أن تتم إدارة هذه الفنادق تحت مظلة العلامات الفندقية العالمية لمجموعة TUI بما في ذلك TUI Blue و Robinson و Jaz و he Mora لتقدم تجارب ضيافة متنوعة تعزز المقومات السياحية لمحافظة ظفار وتدعم مكانتها كوجهة سياحية تنافسية على مدار العام.

وقال معالي سالم بن محمد المحروقي وزير التراث والسياحة، إن هذا الاتفاق المبدئي يمثل خطوة محورية في تعزيز مكانة سلطنة عُمان على خارطة السياحة العالمية، ومن خلال التعاون بين مجموعة عُمران ومجموعة TUI، سنعمل على تنفيذ وجهات وتجارب سياحية عالمية المستوى، بما يسهم في جذب المزيد من الزوّار، وتوفير فرص عمل، واستقطاب الاستثمارات النوعية التي تمكن الوزارة من تنفيذ خطة التنمية السياحية الشاملة إلى كل المحافظات وصولاً إلى رقي مستوى التنافسية من خلال نوعية الخدمات والتجارب التي تستهدف ذائقة السائح المتنوعة.

وذكر سعادة عزان بن قاسم البوسعيدى وكيل وزارة التراث والسياحة للسياحة ورئيس مجلس إدارة مجموعة عُمران: يعكس هذا الاتفاق المبدئي التزام مجموعة عُمران الراسخ بتطوير وجهات سياحية متميزة تعزز الحضور العالمي لسلطنة عُمان، ومن خلال الجمع بين الخبرات الدولية والرؤية الوطنية، نخطو أولى الخطوات نحو إطلاق الإمكانيات الكاملة للسلطنة كوجهة سياحية على مدار العام، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص وأعددة للمجتمع والشركات المحلية، انسجاماً مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

600 تاجر يشاركون في اللقاء السنوي بمسقط لتعزيز العلامة التجارية

«ميلانو» تحتفل بـ20 عامًا من التميّز وسط نمو متّصاعد بفضل الازدهار العقاري في عُمان

مسقط- الرؤية

أسهم انتعاش القطاع العقاري العُماني في زيادة قوية في الطلب على حلول الأدوات الصحية وتحسين المنازل، وهو قطاع يُتوقع أن ينمو بمعدل سنوي مُركَّب يبلغ نحو ٥,٣٪ خلال السنوات المقبلة، وفي هذا السياق، عززت «ميلانو»، العلامة الرائدة في حلول الحمامات والمنازل التابعة لمجموعة الدانوب، التزامها تجاه السوق العُماني من خلال تنظيم تجمع قياسي ضم أكثر من ٦٠٠ تاجر في فعالية ميلانو للتجار التي أقيمت في منتجع شانغريلا بر الجصة.

مع تزايد المشاريع العقارية ومشاريع الإسكان الفاخر في السلطنة، شهدت ميلانو نموًا قويًا في مبيعات مجموعاتها من منتجات الحمامات والأدوات الصحية وسخانات المياه. وبفضل التصميم المستوحاة من الطراز الإيطالي والجودة العالية، تلعب العلامة دورًا محوريًا في تشكيل ملامح المنازل والمساحات التجارية الحديثة في عُمان. وقال أنيس ساجان، نائب رئيس مجلس إدارة

مجموعة الدانوب: «لقد منحتنا عُمان بالفعل أجنحة للتخليق، وجعلت ميلانو ما هي عليه اليوم. وكان الثَّجَّار في عُمان السبب الرئيسي وراء نمونا، ونتيج لنا فعاليات ميلانو للتجار الفرصة للاعتراف بجهودهم ومشاركتهم رؤيتنا للمستقبل. ومنحني مؤخرًا تأشيرة إقامة لمدة ١٠ سنوات من قبل الحكومة هو دليل على عمق العلاقة التي تربطني بهذا البلد. لقد أصبحت عُمان وطني الثاني بعد الإمارات والهند، وأنا ملتزم بتحقيق أحلام أكبر هنا. طفرة العقارات لا تُعيد تشكيل الدولة فحسب؛ بل تُلهِمنا للنمو جنبًا إلى جنب معها، وتقديم حلول عالمية المستوى إلى المنازل والمشاريع العُمانية». وأضاف ساجان: «كان حضور شبكة التجار ضخماً للغاية، حيث جاء العملاء من جميع أنحاء عُمان، سواء من صلالة أو نزوى أو صحار؛ مما يعكس أن العلامة التجارية مقبولة في كل مكان في عُمان وأن التجار يرغبون في الارتباط بها. ومن خلال خبرتي تعلمت أن الأعمال ليست مجرد بيع، بل الحفاظ على علاقة وثيقة مع شركائنا». وكانت فعالية ميلانو



للتجار في منتجع شانغريلا بر الجصة الأكبر من نوعها في عُمان؛ حيث جمعت التجار من مختلف أنحاء السلطنة في أمسية كُرسَت للتقدير، وإطلاق المنتجات

الجديدة، والتواصل. وكان أبرز ما شهدته الفعالية الكشف عن مجموعة سخانات المياه الجديدة من ميلانو، المصممة خصيصًا للموسم الشتوي المقبل، ضمن

استراتيجية العلامة لدعم التجار بمنتجات موسمية عالية الطلب. وأعلنت ميلانو عن برنامجها الجديد للحوافز المخصص للتجار، كاشفةً أن اليابان ستكون الوجهة

التالية للرحلة الدولية المجانية بالكامل للفائزين، مواصلةً بذلك تقليدها في مكافأة أفضل الموزعين، بعد رحلات سابقة إلى سويسرا وإيطاليا وجورجيا وسريلانكا.

وقال ساهل ساجان مدير ميلانو: «علامتنا التجارية مبنية على الثقة، ورؤيتي هي أن أجعل ميلانو اسمًا عالميًا بحق في مجال حلول الحمامات والمنازل. وتُعد عُمان جزءًا محوريًا من هذه الرحلة. مثل هذه الفعاليات تمنحنا فرصة للتواصل المباشر مع شبكة التجار لدينا، وتقديم ابتكارات جديدة، وتمكينهم من اغتنام الفرص الهائلة التي يخلقها ازدهار السوق العقاري في عُمان».

ومع تزايد الطلب، يبرز تحدي دخول المنتجات المقلدة إلى السوق. وتأتي منتجات ميلانو الأصلية بضمانات وخدمات ما بعد البيع، فضلًا عن التزامها بالمعايير العالمية. ومن خلال الجمع بين الابتكار والجودة وبناء منظومة قوية من التجار، تهدف ميلانو إلى ترسيخ مكانتها الريادية في سوق الأدوات الصحية وحلول المنازل سريع النمو في عُمان.

«الاقتصاد» تُثَمِّن الإِشادة السامية بنتائج «الخمسية العاشرة» وجهود التنمية الشاملة

المعولي: التوجيهات السامية وتضافر جهود الجميع وراء نجاح تحقيق المستهدفات الاستراتيجية

الربع الأول من عام ٢٠٢٥ مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي، ليتجاوز عدد المؤسسات الخاصة في سلطنة عُمان ٢٦٨ ألف مؤسسة مع زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٤ بالمائة لتصل المساهمة إلى ٨,٤ مليار ريال عُمني خلال الربع الأول من هذا العام وبلغت نسبة ارتفاع قوة العمل العُمانية في القطاعات الحكومية والخاصة والعائلية والأهلية ٢,٣ بالمائة لتبلغ ٨٦٣ ألفًا و٩٢٢ مواطنًا بنهاية يوليو ٢٠٢٥.

وفي تطورات أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، بينَ سعادته أن معدل التضخم استمر خلال العام الجاري عند مستويات معتدلة؛ إذ بلغ ارتفاع التضخم وفقًا للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في سلطنة عُمان ٠,٨١ بالمائة خلال الفترة من يناير حتى يوليو من عام ٢٠٢٥م، وتشير بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عُمان خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥م إلى أنه بالرغم من انخفاض نمو الأنشطة النفطية بنسبة ٠,٤ بالمائة، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٥ بالمائة بدعم من الأداء الإيجابي للأنشطة غير النفطية التي تسارعَ نموُّها إلى معدل بلغ ٤,٤ بالمائة. ولفت سعادته إلى أنه من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بنهاية العام الجاري إلى ٢,٢ بالمائة مقارنة مع ١,٦ بالمائة في عام ٢٠٢٤م، وأن يتواصل نمو الاقتصاد على المدى المتوسط والخام بعد بدء تخفيف قيود الإنتاج من قبل مجموعة دول «أوبك بلس».

٣٤,١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٥.

وأوضح سعادته أن سلطنة عُمان أكدت تصنيف جدارتها الاستثمارية هذا العام من خلال قيام وكالة «موديز» برفع تصنيف سلطنة عُمان من «Ba1» إلى «Baa٣»، نظرًا لما تحقّق من تقدم مستمر في تعزيز قوة المركز المالي للدولة ورفع كفاءة الإدارة المالية والإنفاق العام واستمرارية نمو الناتج المحلي الإجمالي والتوسع في المشروعات الاستراتيجية؛ مما مكّن الاقتصاد من التكيف مع المتغيرات خاصة تراجع إنتاج النفط والعديد من الأزمات التي شهدتها بيئة الاقتصاد العالمي. وأشار سعادته إلى استمرار ارتفاع الإجمالي التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٠,٦ بالمائة بنهاية الربع الأول من العام الجاري مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، مسجلًا ٣٠,٦ مليار ريال عُمني، وسجلت الصادرات غير النفطية نموًا بنسبة ٩,١ بالمائة خلال الفترة من يناير حتى يونيو من العام الجاري مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، ليصل حجمها إلى ٢,٣ مليار ريال عُمني، وزادت ودائع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي بنسبة ٦ بالمائة مسجلة ما يقارب ٢٢ مليار ريال عُمني بنهاية يونيو ٢٠٢٥م، وارتفع إجمالي القروض والتمويل بنسبة ٨,٤ بالمائة لبلغ ٣٤ مليار ريال عُمني بنهاية يونيو الماضي.

وقال سعادته إن العام الجاري شهد زيادة عدد المؤسسات الخاصة الكبرى والمتوسطة والصغيرة والصغرى بنسبة ٩,٤ بالمائة بنهاية

3.4 % متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2021 إلى 2024

تحسُّن مُستمر في المؤشرات يعكس استدامة نمو الاقتصاد والاستقرار المالي

ارتفاع الإجمالي التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20.6 %

268 ألف مؤسسة خاصة كبرى ومتوسطة وصغيرة وصغرى بنهاية مارس



د. ناصر بن راشد المعولي

من مستهدف النمو السنوي المحدد في الخطة الخمسية العاشرة والبالغ ٢,٥ بالمائة، وسجل متوسط النمو الفعلي للأنشطة غير النفطية ٤,١ بالمائة؛ ما يتجاوز المستهدف المحدد في الخطة العاشرة والبالغ ٣,٥ بالمائة، في حين بلغ معدل نمو الأنشطة النفطية ٢,٣ بالمائة مقابل مستهدف الخطة البالغ ٣,٥ بالمائة وذلك نظرًا لتراجع إنتاج النفط الخام وفق التنسيق بين دول مجموعة «أوبك بلس».

وأشار سعادته إلى أن المؤشرات المالية والاقتصادية تواصل التحسّن خلال العام الجاري، واستمرار توقعات النمو الاقتصادي وأداء قطاعات التنويع إيجابية على المدى المتوسط؛ الأمر الذي يعكس استدامة نمو الاقتصاد وزيادة جاذبية الاستثمار واستقرار الوضع المالي؛ إذ انخفض حجم الدين العام إلى ١٤,١ مليار ريال عُمني؛ بما يمثل نسبة

بمختلف أبعادها خلال خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦- ٢٠٣٠)؛ بهدف دعم توجهات التنويع وزيادة مصادر الدخل وتحقيق المزيد من النتائج والمؤشرات الإيجابية المستهدفة خلال الخطة التنموية المقبلة والتي تعكس على مختلف الأولويات الوطنية ومؤشرات نمو وتنافسية الاقتصاد. وأوضح سعادته أن فترة تنفيذ الخطة العاشرة شهدت تسارعًا في إنجاز وتشغيل عدد من المشروعات الكبرى وطرح حزمة من المشروعات التنموية الجاري العمل بها حاليًا، والتي تسهم في تنويع الهياكل الإنتاجية والتصديرية وتوسعة حجم الاقتصاد وزيادة فرص العمل وجاذبية الاستثمار في مختلف المحافظات، وتتضمن هذه المشروعات مدينة السلطان هيثم التي تعد باكورة منظومة المدن المستقبلية في سلطنة عُمان، وتوسعة منظومة المناطق الاقتصادية والحرّة والخاصة ومن بين أهم مشروعاتها المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة ومنطقة الروضة الاقتصادية الخاصة بمحافظة البرهي، كما تم خلال الخطة الخمسية العاشرة تعزيز الإنفاق التنموي على مختلف الجوانب الخدمية والاجتماعية، وتوسعة المنظومة الصحية وتنفيذ مشروعات الطرق الاستراتيجية الجديدة وصيانة الطرق وتعزيز منظومة التعليم المدرسي والعالِي في مختلف الولايات والمحافظات.

وقال سعادة الدكتور وكيل وزارة الاقتصاد إن متوسط النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤ مقومًا بالأسعار الثابتة بلغ ٣,٤ بالمائة تقريبًا

مسقط- العُمانية

أعربت وزارة الاقتصاد عن اعتزازها الكبير بالإشادة السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بما حقّقته خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١- ٢٠٢٥) من نتائج إيجابية تعزز الثقة في مسارات التنمية الشاملة والمتوازنة، وتؤكد على ترسيخ سلطنة عُمان انطلاقتها نحو التنويع والاستدامة في ظل ما يشهده الاقتصاد الوطني من تطور متواصل وتحسن في المؤشرات المالية والاقتصادية وفق طموحات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وأكد سعادة الدكتور ناصر بن راشد المعولي وكيل وزارة الاقتصاد أن التوجيهات السامية وتضافر الجهود بين كافة الجهات المعنية بتنفيذ الخطة عزّز إنجاز تحقيق العديد من المستهدفات الاستراتيجية من أهمها الوصول لمعدل النمو المستهدف للناتج المحلي الإجمالي في الخطة العاشرة، وترسيخ ارتكاز نمو الاقتصاد على القطاعات غير النفطية، والتحول الجذري في الوضع المالي نحو الاستدامة وارتفاع التصنيف الائتماني ومكانة سلطنة عُمان في مؤشرات التنافسية الدولية. وأضاف سعادته- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- أن التقدم المتواصل في استراتيجية التنويع الاقتصادي والالتزام بتسريع تنفيذ برامج وأولويات الإجمالي والتنمية في رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وخططها التنموية بدءًا من خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١- ٢٠٢٥) يمثل ركيزة للاستمرار في تحقيق مستهدفات الاستدامة

116 مليون ريال عقود اتفاقيات

حكومية وخاصة خلال «كومكس»

مسقط- العُمانية

بلغ إجمالي قيمة عقود الاتفاقيات التي أبرمتها المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة المحلية والدولية خلال معرض كومكس ٢٠٢٥ حوالي ١١٦ مليون ريال عُمني، عبر توقيع أكثر من ١٥٠ اتفاقية، بزيادة بلغت ٤٥ بالمائة مقارنة بالقيمة الإجمالية للعقود التي وقعت في كومكس ٢٠٢٤ والبالغة ٨٠ مليون ريال عُمني.

وشملت هذه الاتفاقيات مذكرات تفاهم وتعاون بين عدد من المؤسسات الحكومية والشركات المحلية، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الشركات الدولية، لتنفيذ مشروعات تقنية وتقديم خدمات رقمية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة المستدامة لمراكز البيانات والحلول الرقمية وخدمات الأمن السيبراني، وغيرها من المجالات والأنشطة والخدمات التقنية. وقال سعادة الدكتور علي بن عامر الشيداني وكيل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات للاتصالات وتقنية المعلومات: إن النمو الملحوظ في القيمة الإجمالية لعقود الاتفاقيات خلال معرض كومكس ٢٠٢٥ يعكس اهتمام المستثمرين المحليين والدوليين بفرص القطاع الرقمي في سلطنة عُمان، ويبرز المعرض كمصنعة لتعزيز الشراكات والتعاون بين القطاعين العام والخاص. وأوضح سعادته- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية-

الدقم- الرؤية

مُول بنك التنمية خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤ ما مجموعه ١٩٠٤ قروض تموينية في محافظة الوسطى بقيمة تجاوزت ٣٠,٥ مليون ريال عُمني، استحوذت ولاية الدقم على النصيب الأكبر منها بواقع ٩٩٧ قرضًا بلغت قيمتها ١٠,٤ مليون ريال عُمني لدعم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية. وأوضح البنك أن قطاع الثروة السمكية بالدقم جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة التمويل؛ إذ بلغ ٥,٨ مليون ريال عُمني لـ٧٥٩ قرضًا، فيما بلغ حجم التمويل في قطاع الخدمات مليوني ريال لـ٨١ قرضًا. وفي قطاع السياحة ١,١ مليون ريال لـ٢٣ قرضًا، وفي قطاع الصناعات التحويلية ١,١ مليون ريال لـ١٣٠ قرضًا.

ويأتي تمويل البنك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمارات المحلية، وتنمية القطاعات الإنتاجية بما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات، إضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومبادرات التشغيل الذاتي. وفي سياق متصل، شارك حسين بن علي اللواتي الرئيس التنفيذي لبنك التنمية في

بنك التنمية: 997 قرضًا بـ10.4

مليون ريال في ولاية الدقم

جلسة نقاشية ضمن فعاليات “الدقم الآن” حول الاقتصاد الدائري، التي أقيمت بفندق كراون بلازا الدقم بمشاركة عدد من المسؤولين والخبراء في مجالات الاقتصاد والتمويل والاستدامة. وأكد اللواتي- خلال الجلسة- أهمية تطوير النماذج التمويلية لمواكبة المتطلبات البيئية الصارمة، والاستفادة من الفرص المرتبطة بإعادة التدوير والتصنيع وكفاءة استخدام الموارد، مشيرًا إلى أن الاستدامة أصبحت عنصرًا أساسيًا في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الوطنية.

كما شارك في النقاش ممثلون من القطاعين المالي والصناعي، بينهم الدكتور عائشة السريحة مستشارة البيئة بوزارة الاقتصاد، والدكتور مهلب الهنائي نائب الرئيس للاستدامة والاقتصاد الدائري بشركة «بيئة».

وتؤكد فعالية “الدقم الآن”، التي تنظمها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، الدور المتنامي للاقتصاد الدائري كشرط رئيسي للنفاذ إلى الأسواق العالمية، لا سيما في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الألمنيوم والصلب والأسمدة، إلى جانب دوره في دعم مسارات الاستثمار المستدام في سلطنة عُمان.

حافة السؤال

حمد الصباحي

«توطين».. ورؤية أبعد من التوظيف



في تاريخ الأمم لحظات فارقة، تتحول فيها القرارات من مجرد خطوات إدارية إلى علامات مضئية في مسيرة النهضة، وفي سلطنة عُمان؛ حيث تكن الدولة على إرث حضاري عريق، وتستند على قيادة واعية تضع الإنسان في قلب كل رؤية، جاء التوجيه السامي الأخير ليعكس هذه الفلسفة الراسخة؛ إذ أمر جلالة السُّلطان المعظم- أيدّه الله- بمضاعفة المخصصات المالية الموجهة لبرامج تشغيل الباحثين عن عمل لتبلغ ١٠٠ مليون ريال عُمني، وهو رقم لا يُقَرُّ من زاوية الكم فقط؛ بل من زاوية الدلالات العميقة التي يحملها، بوصفه رسالة ثقة وأمل ومسؤولية، وهي مسارات زمنية تبرهن العمل.

إن هذه الخطوة لم تأت معزولة عن سياقها؛ بل جاءت امتدادًا لمسار وطني متدرج يؤمن بأن التنمية الحقيقية تبدأ من الإنسان وتنتهي عنده. فمنذ إطلاق مبادرات التشغيل ودعم الأجور، شهدت الساحة الاقتصادية والمجتمعية تفاعلًا لافتًا؛ إذ أبدى القطاع الخاص استعدادًا متناميًا لفتح أبوابه أمام الطاقات الوطنية، وأظهر الشباب العُماني حيوية واضحة في الاستجابة لهذه الفرص. وكان لا بد من قرار يعزز هذا الزخم، وينحس دفعة جديدة، فجاء التوجيه السامي ليكون بمثابة الوفود الذي يضمن استمرار الحراك وعمقه.

ومن أبرز ما يميز هذه المرحلة أن الدولة لا تكتفي بدعم مالي أو إجراءات وقتية؛ بل تبني منظومة متكاملة عبر أدوات حديثة، في مقدمتها المنصة الوطنية للتوظيف «توطين» التي دشّنت في ديسمبر ٢٠٢٤. هذه المنصة لم تُصمّم لتكون مجرد سجل للوظائف أو قناة للبحث التقليدي عن عمل، وإنما لتعمل كجسر استراتيجي يربط بين طموحات الشباب واحتياجات سوق العمل، وبين آمال الباحثين عن فرص وحاجات المؤسسات الباحثة عن كفاءات. فمن خلال ربط قواعد البيانات وتوسيع نطاق الشركات المسجلة فيها، تصبح المنصة بمثابة عقل إلكتروني ذكي يقرأ حركة السوق، ويحلّل اتجاهاته، ويوفر عدالة في عرض الفرص بعيدًا عن المحسوبية أو العشوائية، لتتحول إلى أداة شفافة تعكس جوهر العدالة التي تشهدها الدولة.

غير أن ما يُعزّز قيمة هذا التوجه هو أنه لم يُحصّر في دائرة التوظيف فقط؛ بل اندمج في رؤية أوسع ترتبط بمستقبل الاقتصاد العُماني؛ فجالاته- حفظه الله- ربط التشغيل بمستهدفات خطة التنمية القادمة، ودعا إلى ابتكار آليات جديدة لرفع معدلات النمو، وتوسيع هيكلية الاقتصاد، وتنويع مصادر الدخل. وهذه الرؤية تؤكد أن الوظيفة ليست غاية نهائية، وإنما وسيلة ضمن وسائل أخرى لبناء اقتصاد قوي قادر على التكيف مع التحولات العالمية. إنها رسالة واضحة بأن التشغيل في حد ذاته ليس مجرد استجابة لحاجة آنية؛ بل هو جزء من مشروع وطني أشمل يُراد له أن يصنع اقتصادًا مرئيًا ومجتمعًا متناميًا يملك أدواته لمواجهة المستقبل.

ولعلّ من أبلغ ما حملته هذه القرارات، التوجيه بإنشاء قطاع جديد بمستوى وكيل وزارة ضمن هيكل وزارة التنمية الاجتماعية يُعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة. إنها خطوة ذات أبعاد إنسانية وتنموية معًا، تُثبّت أن فلسفة الدولة لا تنظر إلى ذوي الإعاقة بوصفهم فئة تحتاج إلى رعاية استثنائية فحسب؛ بل تراهم طاقات كامنة قادرة على الإسهام في التنمية متى ما توفرت لهم البيئة المناسبة. بهذا التوجه، تتحول العدالة الاجتماعية من شعار إلى ممارسة فعلية، ويتحول مفهوم الشمولية من إطار نظري إلى واقع حيّ، يجعل من عُمان بلدًا لا يترك أحدًا على الهامش.

إن ما يبعث على التفاؤل أن هذه القرارات تأتي في وقت يشهد فيه العالم تحولات اقتصادية كبرى؛ حيث تتسابق الدول لتوظيف التكنولوجيا وتطوير أسواق العمل وتوسيع قاعدة الإنتاج. وفي مثل هذا السياق، لا يمكن لعُمان أن تظل متفرجة؛ بل كان لا بد أن تؤكد حضورها بخطوات استراتيجية تجعلها قادرة على المنافسة والاستفادة من التحولات. وهنا تجلّى عبقرية الرؤية السامية التي لم تكتفِ بالاستجابة للحاضر؛ بل وضعت عينها على المستقبل، فجعمت بين معالجة التحديات الراهنة وبناء الأسس لمجتمع الغد.

والأهم أن منصة «توطين» لم تُنشأ كحل مؤقت لمعالجة فجوة آنية؛ بل كأداة طويلة المدى ترتبط برؤية الدولة لمستقبل الاقتصاد؛ فهي تمثل همزة وصل بين خطط التنمية الوطنية ومعدلات النمو الاقتصادي، بما يجعل الوظيفة خطوة على طريق أوسع؛ طريق بناء اقتصاد قوي قادر على التنويع والتكيف مع التحولات العالمية.

إنّ ما يميز «توطين» أنها لا تختزل التوظيف في كونه عقد عمل وراثيًا شهريًا؛ بل تنظر إليه باعتباره استثمارًا في الإنسان نفسه، وتأكيدًا لمبدأ العدالة الاجتماعية، وتجسيدًا لمفهوم الشراكة بين الدولة والمجتمع. ولهذا فهي ليست مجرد منصة رقمية، وإنما مشروع وطني متكامل يعكس رؤية القيادة الحكيمة التي جعلت من الإنسان محور النهضة وأساس استدامتها.



م. داود بن سالم الهذّابي

غير النفطية، وتعزيز موقع سلطنة عُمان كمركز إقليمي لتجارة وصناعة الأحجار، بما يتماشى مع توجهات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة القيمة المضافة للموارد المحلية.

من جانبه قال المهندس داود بن سالم الهذّابي الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للمناطق



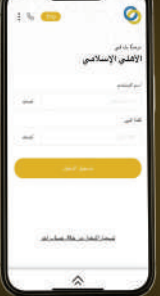
ابتسام بنت أحمد الفروجية

وكالة الأنباء العُمانية- أن هذه المشاركة تمثل فرصة مهمة للتعريف بقدرات الشركات العُمانية وإمكاناتها في هذا المجال، واستكشاف الشراكات الاستثمارية وتبادل الخبرات مع أبرز الشركات العالمية. وأضافت سعادتها أن لجنة «أوبكس» تسعى من خلال هذه المشاركة إلى فتح آفاق أوسع أمام الصادرات العُمانية

مسقط- العُمانية

تشارك سلطنة عُمان بعد غد الثلاثاء في أعمال النسخة ٥٩ من المعرض الدولي للأحجار والتصميمات المعماريّة وتكنولوجيا صناعة الأحجار «ماروموك» الذي سيقام بمدينة فيرونا الإيطالية على مدى ٤ أيام.

ويعد المعرض أحد أكبر المعارض العالمية في مجال الحجر والرخام وتكنولوجيا صناعة الأحجار وتطبيقاتها، وآلات معالجتها، والتطبيقات المتعددة للأحجار في مجال التصميم والديكور وغيرها من المجالات المتعلقة بصناعة الأحجار. وأكدت سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجية وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار أن مشاركة الفريق الإشرافي لترويج المنتجات العُمانية «أوبكس» في هذا المعرض تأتي ضمن الجهود المتواصلة لتعزيز حضور المنتجات العُمانية في الأسواق العالمية، وإبراز ما تتميز به سلطنة عُمان من موارد طبيعية وصناعات حجرية ذات جودة عالية وتنافسية. وأوضحت سعادتها- في تصريح





معاملات مصرفية
أسرع وأكثر أماناً



مدفوعات
وتحويلات أكثر سهولة



لوحة تحكم
خاصة



واجهة مستخدم
جديدة

معاملات مصرفية أكثر كفاءة مع تطبيق الأهلي الإسلامي الجديد

الأهلي الإسلامي
ahli islamic

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: **#مغردو_الرؤية**



ريا المنذرية

“لم يدرك كثيرون ممن فشلوا في حياتهم كم كانوا قريبين من إدراك النجاح حين يتسوا من الاستمرار في المحاولة.”



عبد الملك الهنائي

بعض العرب يعتقدون أن الاحتفاء من إسرائيل يكون مزيّد من الاحتفاء بأمريكا، أو بالأحرى الارتقاء في قبضة أمريكا عن طريق مزيّد مما يُسمى اتفاقيات عسكرية وأمنية. إنها “القابلية للاستعمار” حسب مصطلح الفيلسوف الجزائري مالك بن نبي.



مالك اليمحمدي

يبحر أسطول الصمود نيابة عن أحرار العالم وشرفائه كي يكسر الحصار المفروض على غزة متحدياً كل الصعاب والأخطار؛ وعلى كل إنسان حر شريف أن يدعم هذا الأسطول بما يستطيع؛ وأن يتابع مساره أولاً بأول.



الرؤية

www.alroya.com

الأحد ٢٨ من ربيع الأول ١٤٤٧ هـ الموافق ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥ م - العدد رقم ٤١٨٧

تصدر عن مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨ - مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤



«الروبوتات المفخّنة».. فصل دموي جديد من جرائم الحرب الإسرائيلية في غزة

- « إسرائيل تحول عربات مجنّزة خارجة من الخدمة إلى روبوتات مفخّنة »
- « انفجار الروبوت المفخخ يعادل هزة أرضية بقوة 3.7 ريختر »
- « حماس: استخدام العدو عربات مفخخة جريمة حرب »
- « الدفاع المدني: قوات الاحتلال تستهدف أي تجمع للسكان »
- « مرصد حقوقي: إسرائيل تفجر يومياً 17 عربة مفخخة بغزة »
- « تفجير 840 طناً من المتفجرات بين الأحياء السكنية في مدينة غزة »
- « استشهاد 71 فلسطينياً بالقطاع في أقل من 24 ساعة »
- « بلدية غزة: هناك حالة عطش تجتاح مدينة غزة »



عروض العودة للمدارس سارع بالحجز الآن



STARRAY
ابتداءً من
٨,٣٥٠ ر.ع / ١١٢ أقساط
شهرية

COOLRAY
ابتداءً من
٦,٥٩٥ ر.ع / ٨٨ أقساط
شهرية

EMGRAND
ابتداءً من
٤,٥٩٩ ر.ع / ٦٣ أقساط
شهرية

PREFACE
ابتداءً من
٨,٠٩٥ ر.ع / ١٠٨ أقساط
شهرية

GX3 PRO
ابتداءً من
٤,٣٩٩ ر.ع / ٥٩ أقساط
شهرية

ابتداءً من ٥٩ ر.ع
فقط شهرياً

تسجيل
مجاني*

تأمين
مجاني*

ضمان ٧ سنوات /
٢٥٠,٠٠٠ كم*



geelyoman.com
٩٤٤٤٠٦٦٦ /
/geelyoman



مركز تاول للسيارات ش.م.م
Towell Auto Centre LLC

يسري العرض من ١٥ إلى
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ فقط.

تفضل بزيارة أقرب صالة عرض
جيلي اليوم!

قم بزيارة صالة العرض وشاهد بنفسك لتصدق ذلك.

بركاء • صحر • نزوى • صور • صلالة

*عرض التأمين والتسجيل المجاني لا يشمل طرازي GX3 Pro و Emgrand Elegant. ضمان على GX3 Pro لمدة تصل إلى ٥ سنوات أو ١٥٠,٠٠٠ كيلومتر (أيهما أولاً). الألوان المعروضة أعلاه لأغراض التوضيح فقط، وننصح بزيارة صالة العرض للاطلاع على التفاصيل الدقيقة. الأسعار المعروضة لا تشمل ضريبة القيمة المضافة. تُطبق الشروط والأحكام. إمكانية التقسيط على مدى ٨ سنوات مع دفعة أولى بنسبة ٢٠٪. يتم الموافقة على القرض وفقاً لتقدير البنك / شركة التمويل. تشمل جميع المركبات خدمة AAA لمدة ٣ سنوات.